

دور أئمة النظام الضريبي الكمركي في زيادة نسبة الايرادات الضريبية في تمويل الموازنة العامة من اجمالي الناتج المحلي

"دراسة تحليلية مقارنة لدول نامية مختارة مع اشارة خاصة الى العراق للمدة مابين (1997-2021)"

سامي عبدالله عزب^{1*} و احمد سليمان ياسين الصفار¹

¹ قسم العلوم المالية والمصرفية، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة زاخو، إقليم كردستان- العراق.

تاريخ الاستلام: 2023/04 تاريخ القبول: 2023/08 تاريخ النشر: 2024/01 <https://doi.org/10.26436/hjuoz.2024.12.1.1244>

الملخص:

يهدف البحث الى وصف وتحليل دور الأئمة في زيادة نسبة الايرادات الضريبية في الموازنة العامة من اجمالي الناتج المحلي لدول مختارة التي خاضت تجربة ادخال الأئمة في النظام الضريبي الكمركي وتحويله من نظام ضريبي تقليدي الى نظام حديث مبني على الاجهزة التقنية وذلك من خلال ملاحظة تغير نسبة هذه الايرادات ومتوسطاتها مقابل تطبيق الأئمة وبعدها وزيادة الحصيلة الضريبية وامتثال دافعيها والحد من عملية التهرب الضريبي، وتم مقارنة نسبة الايرادات الضريبية في الموازنة العامة للدول من اجالي الناتج المحلي لهذه الدول قبل تطبيق الأئمة وبعدها وتم اخذ هذه البيانات من صندوق النقد الدولي والبنوك المركزية في عدد من الدول النامية وخلال المدة (1997-2021)، وتم تقسم هذه المدة الى خمس فترات متساوية وتم مقارنة متوسط نسبة الايرادات الضريبية فيما بينها من خلال تحليل هذه البيانات واستخراج المتوسطات الحسابية قبل تطبيق الأئمة وبعدها اضافة الى قياس متغيرات الدراسة عن طريق برنامج (Eviews 12) ومخرجاته، وتوصل البحث الى مجموعة من النتائج أهمها زيادة نسبة الايرادات الضريبية في الموازنة العامة للدول من اجالي ناتجها المحلي التي خاضت تجربة أئمة النظام الضريبي الكمركي بعد تطبيق الأئمة من خلال ملاحظة زيادة نسبتها، وتوصلت ايضا الى أن هناك علاقة ارتباط معنوية ذات دلالة احصائية بين الايرادات الضريبية في الموازنة العامة للدول من اجمالي الناتج المحلي ونسبة ايرادات الضرائب الكمركية من اجمالي الايرادات الضريبية، واوصت الدراسة باصلاح النظام الضريبي العراقي وإعادة هيكلته من الجوانب الادارية والقانونية ومكافحة الفساد المالي والاداري في مختلف المؤسسات الضريبية وخاصة المنافذ الحدودية باعتبار الضرائب الكمركية تساهم بنسبة كبيرة في الايرادات الضريبية والتي تمويل الموازنة العامة للدولة، واجراء المزيد من الدراسات حول هذه الموضوع.

الكلمات الدالة: الأئمة، متطلبات الأئمة، النظام الضريبي، التهرب الضريبي، الموازنة العامة للدولة.

1. المقدمة

العامة مقارنة بالمصادر التمويلية الأخرى فهي تساهم بشكل مباشر في تمويل النفقات العامة، والتجارب العلمية الناجحة تشير الى أن أئمة النظام الضريبي يلعب دوراً هاماً في توسيع القاعدة الضريبية وزيادة كفاءتها والحد من التهرب منها من خلال التحول الالكتروني للنظم الضريبية والتي تمكن الحكومة من جمع المعلومات الدقيقة والفورية حول ارباح الشركات وحركة المبيعات والرواتب والضرائب الكمركية حيث يعطي صورة واضحة عن الاستحقاقات الضريبية والتوقعات الدقيقة لايرادات الحكومة من الضرائب وتحصيلها بشكل فوري، وتشير نتائج وتقديرات الكثير من الباحثين الذين توصلوا اليها في هذا الصدد بأنها تساهم بنسبة كبيرة في تمويل الموازنة العامة ويؤكد الكثيرين من الباحثين الاقتصاديين أن هناك ما يقارب خمسة ملايين محل تجاري في العراق اصحابها يتجنبون تسجيلها ودفع الضرائب بسبب الاجراءات الادارية التقليدية والفساد الاداري المنتشر في العراق والأئمة يمكن أن يساهم بشكل كبير في زيادة لايرادات الضريبية الى اضعاف النسب السابقة حيث اذا ما كانت هناك ادارة رشيدة في هذا القطاع يمكن أن يؤدي الى حصول

أصبح التقدم التكنولوجي والوسائل الالكترونية الحديثة عنصراً أساسياً ومهماً في المنظمات المالية الصغيرة والكبيرة الخاصة والعامة منها لغرض مواجهة كافة الظروف، وكذلك إنجاز الأعمال بشكل دقيق وسريع وبأقل الاخطاء وازدادت أهميتها خاصة في الاونة الاخيرة في ظل التقلبات السريعة التي سادت العالم حيث أدى هذا التطور في التكنولوجيا وانعكست على القطاع المالي والضريبي واحداث نقلة نوعية فيه (Sanjeev, 2018). والتقدم التكنولوجي الذي تم تطبيقه في الدول المتقدمة والناشئة عاد عليه بنتائج واضحة خاصة في النظام الضريبي من خلال سرعة انجاز المعاملات ودقتها في النظام الضريبي مما دفع الدول النامية الى تطبيقها لما لها من آثار ايجابية في الدول التي خاضت هذه التجربة.

وتعد أئمة النظام الضريبي من من أهم اهداف الدول المتقدمة وبعض الدول النامية لمواكبة التطورات التكنولوجية في جميع الانشطة المالية خاصة في عملية تحصيل الضرائب حيث تحلل الضرائب مكانة متميزة ولها أهمية كبيرة في تمويل الموازنة

* الباحث المسؤل.

- تحديد متطلبات الأتمتة في النظام الضريبي وتشخيص أهم معوقاتهما خاصة في النظام الضريبي العراقي.

3.2. أهمية البحث:

- تأتي أهمية البحث من خلال توصيات البحوث السابقة إضافة الى قرارات مجلس النواب العراقي بأتمتة النظام الضريبي وربطه بالانظمة الالكترونية الى نهاية عام 2021 لتطوير النظام الضريبي بالقانون المرقم (26) في المادة (8) لسنة 2021 لتمويل العجز المالي (الوقائع العراقية، 2021:96) ومعرفة الأهمية النسبية من ذلك التحول، وتكمن أهمية البحث أيضاً في:
- اغناء البحث العلمي حيث يعد هذا البحث من البحوث الحديثة التي تبحث على أثر الأتمتة في النظام الضريبي ومعرفة نسبة الإيرادات الضريبية من إجمالي الناتج المحلي.
- التعرف على مفهوم وأهمية أتمتة النظام الضريبي والاستفادة من دورها الفعال في زيادة تحصيل الإيرادات الضريبية عن الطرق التقليدية.

- تحليل ودراسة تجارب بعض الدول التي خاضت التجربة وسبق لها أتمتة النظام الضريبي والاستفادة من هذه التجارب لتطوير النظام الضريبي العراقي.

- تقديم توصيات ومقترحات على ضوء الاستنتاجات والتي تساعد أصحاب القرار في الدوائر الضريبية لاتخاذ الإجراءات اللازمة والأكثر فاعلية لزيادة نسبة الإيرادات الضريبية .

4.2. فرضيات البحث:

- انطلاقاً من مشكلة البحث واستكمالاً لمتطلباته تم صياغة الفرضيات الآتية:
- الفرضية الأولى : تزداد نسبة الضريبة في الموازنة العامة للدول المختارة من إجمالي الناتج المحلي بعد تطبيق الأتمتة في النظام الضريبي
- الفرضية الثانية : تزداد نسبة إيرادات الضرائب الكمركية من إجمالي الإيرادات الضريبية بعد تطبيق الأتمتة في النظام الضريبي.
- الفرضية الثانية : توجد علاقة ارتباط معنوية ذات دلالة احصائية لأتمتة النظام الضريبي الكمركي وزيادة نسبة الإيرادات الضريبية في الموازنة العامة للدول المختارة من إجمالي الناتج المحلي.

5.2. منهج البحث:

- سعيًا لتحقيق أهداف البحث واختبار فرضياته على ضوء مشكلته تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي لاجراء استقصاء طبيعة الظاهرة المدروسة لوصف النظام الضريبي في الدول التي خاضت هذه التجربة واجراء المقارنة بين كافة المجموعات قبل تطبيق الأتمتة وبعدها في سياق التحول الالكتروني للحد من ممارسات التهرب الضريبي والمنهج الاستنباطي لمعرفة علاقة الارتباط بين متغيرات البحث ولتحقيق ماسبق فقد تم استخدام الجداول والنسب المئوية واستخدام الرسوم البيانية خلال مخرجات البرامج (SPSS) & (Eviews12).

6.2. حدود البحث:

تتمثل حدود البحث فيما يلي:

- الحدود المكانية : النظام الضريبي ونسبة الإيرادات الضريبية في الموازنة العامة للدول المختارة عينة البحث من إجمالي الناتج المحلي.
- الحدود الزمانية : الحدود الزمانية لهذه البحث يتوقف عند الفترة التي اخذت منها البيانات اي ما بين 1997 الى 2021

العراق على إيرادات تقدر بحوالي اكثر من ثمانية مليار دولار سنوياً (خليل، 2021). وجاء هذا البحث ليتناول دور الأتمتة في تعزيز نسبة الإيرادات الضريبية الموازنة العامة لمجموعة من الدول المختارة التي خاضت تجربة أتمتة النظام الضريبي مع اشارة خاصة الى العراق إضافة الى القرار الذي اقره مجلس النواب العراقي بأتمتة النظام الضريبي الى نهاية عام 2021 بالقانون المرقم (26) في المادة (8) لسنة 2021 لتمويل العجز المالي (الوقائع العراقية، 2021:96). فضلاً عن اجراء مقارنة بين الإيرادات الضريبية قبل تطبيق الأتمتة وبعدها في الدول التي خاضت هذه التجربة ومحاولة الاستفادة من تجاربهم في هذا المجال، والحد من الروتين الذي تسير عليه الدوائر الضريبية منذ عقود مضت والذي كان سبباً في انتشار الفساد المالي والاداري في هذا القطاع والتي لاتزال طرق جبايتها بدائية والأتمتة يمكن أن يساعد في زيادة نسبة الإيرادات الضريبية في الموازنة العامة للدولة وتخفيض مستويات الفساد والتهرب الضريبي خاصة في العراق.

2. منهجية البحث

1.2. مشكلة البحث:

اصبحت التكنولوجيا من السمات العصرية التي يتسم بها الدول المتقدمة عند تعاملاتها مع مواطنيها، ويعد الإيرادات الضريبية المصدر الثاني للإيرادات العامة بعد إيرادات النفط لتمويل الموازنة العامة في معظم دول العالم لتغطية نفقاتها، وتكمن مشكلة الدراسة في ارتفاع الإيرادات الضريبية المسربة وزيادة التهرب الضريبي وانخفاض معدلاتها رغم وفرة إيراداتها في العراق، حيث أن الطرق التقليدية في تحصيل الضرائب لها اعباء مقارنة بالطرق الحديثة المعتمدة على التكنولوجيا كزيادة تكاليف تحصيلها إضافة الى المدة الزمنية التي التي يحتاجها الطرق التقليدية والتي تكون سبباً في بطء تحصيلها ويؤكد الكثيرين من الباحثين الاقتصاديين أن هناك ما يقارب خمسة ملايين محل تجاري في العراق اصحابها يتجنبون تسجيلها ودفع الضرائب بسبب الاجراءات الادارية التقليدية والفساد الاداري المنتشر في العراق (خليل، 2021)، وعليه يمكن تلخيص مشكلة البحث فيما يلي:

- هل للأتمتة دور في زيادة نسبة الإيرادات الضريبية في الموازنة العامة للدول من إجمالي الناتج المحلي والتي خاضت تجربة أتمتة النظام الضريبي الكمركي ؟
- إجراء مقارنة ما بين الإيرادات الضريبية قبل تطبيق الأتمتة وبعدها وتحديد دور الأتمتة في جباية الضرائب في الدول التي خاضت هذه التجربة.

2.2. أهداف البحث:

أن الهدف الرئيسي من اجراء هذا البحث هو :

- توضيح مفهوم الأتمتة في النظام الضريبي وأهميتها في تحصيل الضرائب ومكافحة التهرب الضريبي.
- الاستفادة من تجارب الدول خاضت تجربة أتمتة النظام الضريبي ومحاولة تطبيق الآليات اللازمة في النظام الضريبي العراقي لمكافحة الفساد الاداري والتهرب الضريبي في هذا القطاع.
- مقارنة نسبة الإيرادات الضريبية قبل تطبيق الأتمتة في النظام الضريبي وبعدها ومعرفة نسبتها في الموازنة العامة للدولة.

الحدود الموضوعية : تركزت الحدود الموضوعية للدراسة الحالية على تناول مفهوم الأتمتة ومتطلباتها ، وكذلك تناول مفهوم النظام الضريبي واركائها والاسس المتبعة وانواع الضرائب واسباب التهرب الضريبية، والموازنة العامة للدولة وقواعدها وانواع الموازنات والمواضع المتعلقة بذلك.

7.2. هيكلية البحث:

لمعالجة اشكالية البحث والاحاطة بها واختبار فرضياتها تم توزيع محتويات هذا البحث في ثلاثة محاور اساسية وكالاتي: يتضمن المحور الاول منهجية البحث والدراسات السابقة ذات العلاقة، اما المحور الثاني فقد خصص للاطار المفاهيمي لمتغيرات البحث، والمحور الثالث خصص للاطار الميداني للبحث واستنتاجاتها.

8.2. الدراسات السابقة:

دراسة (Nazarov,2019) فقد كان الهدف منها هو التعرف على مطلق الاقتصاد الالكتروني وتحديد الدور الذي يلعبه في تنظيم النظام الضريبي والقضايا المتعلقة في فرض الضرائب الالكترونية من اجل تحسين هذا المنظومة، وتوصلت الدراسة الى ضرورة مراجعة التشريعات الضريبية خاصة المتعلقة بالضرائب على التجارة الالكترونية لانها سوف تزيد من الايرادات الضريبية ويلتزم هذه الشركات بالدفع الالكتروني مما يسهل العملية لكلا الطرفين.

و دراسة (نويرة، 2021) ركزت على وصف أثر رقمنة النظام الضريبي على أداء الرقابة الجبائية بحيث يضمن الشفافية بين دافعي الضرائب، وتبرز أهميتها في تحسين سير الاعمال والمساعد في زيادة الرقابة الجبائية لمحاربة كل انواع الغش والتهرب الضريبي وتوصلت الدراسة الى أن الرقمنة في النظام الضريبي اصبح مؤشر لقياس اداء الرقابة الجبائية وتقادي التهرب منها والتحكم في المعلومات المتعلقة بدافي الضرائب وبذلك ساعدت على تسهيل الاجراءات الضريبية وتحسين ادائها. واوصت الدراسة على وضع شبكة الكترونية تربط مركز الضرائب بمختلف الهيئات الحكومية وضرورة نشر الوعي والثقافة الضريبية حتى تتجسد لدى المجتمع مساهمة الضرائب في التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

وفي دراسة قام بها فريق من الباحثين **(Brezina..et al,2021)** للتحقق من مدى قبول دافعي الضرائب ومراجعي دوائر الضريبة للتدقيق الإلكتروني وتحليل أثر التدقيق الإلكتروني على الثقة المتبادلة بين الدولة ومواطنيها وتوصلت الدراسة الى أن القبول من قبل دافعي الضرائب يعتمد على عدة خصائص منها الثقة في التدقيق والشفافية وخصوصية البيانات والتخلص من الروتين التقليدي بفضل الاجهزة الالكترونية التي تم ادخالها في الفحص الضريبي واصت الدراسة على ضرورة التحول الالكتروني في النظام الضريبي.

وأما دراسة كل من الباحثين **(Uyar.. et al,2021)** فهي اختارت العلاقة بين رقمنة الخدمات الحكومية والتهرب الضريبي من خلال التأثير الوسيط لتقنيات المعلومات والاتصالات ICT وتوصلت الدراسة الي أن رقمنة الخدمات الحكومية لها تأثير كبير للحد من ممارسات التهرب الضريبي في البلدان التي يكون فيها اعتماد تكنولوجيا المعلومات والاتصالات كبيراً.

و دراسة **(الرجوسي، 2021)** كانت حول الآثار السلبية لتغيرات الإيرادات في الموازنة العامة للعراق للمدة (1970-

مجال الاستفادة من الدراسات السابقة وما يميز عنها:

عرضت الدراسات التي تم استعراضها الجوانب النظرية المعرفية لمواضيع البحث الحالي، حيث وضعت الإطار المفاهيمي والفكري لها فضلاً عن التجارب الميدانية التي قامت بها، كما أنها ساعدت في تحديد المراجع والدراسات الاخرى التي يمكن الاستفادة منها، فضلاً عن ذلك سيقوم الباحث بإستعمال بعض مقاييس تلك الدراسات السابقة في الدراسة الحالية بعد إجراء بعض التعديلات على بعض فقراتها.

وما يميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة هو الآتي:

1. يختلف البحث الحالي عن الدراسات السابقة من حيث الحدود المكانية والزمانية، حيث يعتبر هذا البحث تعميقاً في دور أتمتة النظام الضريبي في زيادة نسبة الايرادات الضريبية في الموازنة العامة للدول المختارة حيث أجريت الدراسات السابقة في بيئات وازمنة مختلفة.

2. لم تتناول أي من الدراسات ذات العلاقة و بحدود إطلاع الباحثان دراسة الصلة بين متغيرات الدراسة الحالية، وذلك

ضمن إطار نظري أو ميداني يكشف عن طبيعة تلك العلاقة للفترة التي تم تحديدها والدول التي تم اختيارها في البحث الحالي.

3. جاءت هذا البحث تلبية لمقترحات البحوث السابقة اضافة الى اقرار من مجلس النواب العراقي بأتمتة النظام الضريبي.

3. الاطار المفاهيمي للبحث

1.3 مفهوم الأتمتة: The Concept of Automation

يشير مفهوم الأتمتة الى تطبيق التقنيات الرقمية والالكترونية وتحويل الخدمات التي تقدمها الادارات الحكومية إلى نماذج عملية مبتكرة مبنية على التقنيات الالكترونية. وتم استخدام الاجهزة الالكترونية في الاعمال الادارية نهاية الخمسينيات في الدول المتقدمة في منظمات الاعمال والمؤسسات العامة من أجل الاسراع والدقة في انجاز الاعمال واختصار للوقت وتقليل الاخطاء (عبدالله، 2016:412). والأتمتة هي تبادل المعلومات والاعمال اليومية بين اطراف التعامل بالوسائل الالكترونية بدلاً

بفضل الاجهزة التقنية الحديثة وتوفير الجهد والوقت في جباية الضرائب حيث أن الجباية بالطرق الالكترونية تزيد من الايرادات وتقل من التكاليف وتمكن الوصول الى جميع الفئات وتوفير المعلومات الضرورية لدفعي الضرائب من اسعارها ومبالغها ووقت الجباية ونشر الوعي الضريبي بين افراد المجتمع.

3.3 متطلبات الأتمتة: Automation Requirements
يبين (Bandi..et al,2015: 334) بأن اهم متطلبات الأتمتة يمكن حصرها فيما يلي:

1. **المحتوى (المواد) : Materials** : ويقصد به محتوى العملية أو المواد التي يمكن تحويلها الى النظام الالكتروني.
2. **الآلات: Machines**: ويقصد بها الآلات والمعدات التي تستخدم في عملية التحول الالكتروني كالحاسبات الالكترونية وشبكات الانترنت والهواتف النقالة. الخ من الاجهزة التقنية.
3. **القوى العاملة: Manpower** : ويقصد بها الكوادر البشرية المؤهلة للعمل على هذه الاجهزة وتحويل المحتوى المقصود عبر هذه الاجهزة من الاشكال التقليدية الى الشكل الالكتروني المبني على التقنيات الحديثة .
4. **المال: Money** : يعتبر المال من العناصر والمتطلبات الرئيسية في هذه العملية فالتحول نحو أتمتة اي نظام بما فيها النظام الضريبي يحتاج الى المتطلبات اعلاه وكل الاغراض التي نحتاجها يحتاج الى المال فيجب تخصيص ميزانية مالية لهذه العملية. ويمكن توضيح هذه المتطلبات بالشكل (1) وكالاتي:



الشكل (1) متطلبات الأتمتة

Source: Bandi, Shekar. Mallikarjun Angadi and Shivarama J. (2015). Best practeces in Digitisation: Plannig and workflow processes. nternational Conference on the theme `Emerging Technologies and Future of Libraries: Issues and Challenges', Gulbarga University, Gulbarga,Karnataka,January.
<http://eprints.rclis.org/24577/1/Digitization%20ETFL-2015.pdf>

4.2 معوقات الأتمتة: Obstacles to automating
أن التحول نحو النظام الالكتروني خاصة في القطاع الضريبي يواجه عدة معوقات وتحديات كما اشارة اليها كل من (Ugboman,2017:457-) & (Loudon,2016:243)

من استخدام الطرق التقليدية الاخرى وانجاز هذه الاعمال من تخطيط ورقابة وتحصيل واتخاذ القرارات باستخدام الاجهزة والنظم الالكترونية وربط الادارات مع بعضها البعض (غنيم،2014:3). ويعرفها (Jensen,2019:12) بأنها التحول في طريقة العمل من خلال استخدام الوسائل التكنولوجية في المؤسسات بكافة أنواعها وتساعد على تحسين الخدمات التي يقدمها للعملاء مما يسهل سير الاعمال وضمان لتوفير الوقت والجهد. وحسب (Chukwuani & Egiyi :2020:445) فالأتمتة هي حلول تقنية للبيانات والمعلومات وتعمل تلقائياً من خلال برمجة الآليات الالكترونية للقيام بالمهام الكثيرة والمتكررة بدقة عالية ودون اخطاء وبأقل التكاليف الممكنة. وعرفها (Gotthardt et al,2020:99) بأنها الطرق التي تستخدم لجمع وخرن المعلومات وتحليلها ومعالجتها عن طريق الاجهزة الالكترونية وشبكات الاتصال الحديثة. ويشير (Bigliardi..et al, 2020:323) بأنها مجموعة من التقنيات المتطورة التي تدعم عملية اتخاذ القرار بشكل دقيق وفعال بفضل استخدام الاجهزة الالكترونية في كافة المجالات الادارية وخاصة المالية والضريبية. وأتمتة النظام الضريبي هي عملية دفع الضرائب وتقييمها واحتسابها بالكامل عن طريق الاجهزة الالكترونية المرتبطة بالانترنت من المنبع (Mustapha..et al, 2015:3).

ويرى الباحث بأن الأتمتة هي منظومة الكترونية متكاملة ومتفاعلة تهدف الى تحويل الاعمال الروتينية اليومية في الدوائر الحكومية خاصة المالية من اشكالها الورقية التقليدية الى الاشكال الالكترونية عن طريق استخدام الاجهزة الالكترونية وانجاز المعاملات باسرع طريقة ممكنة وبأقل التكاليف مع السيطرة الكاملة على المعلومات دون تسربها والمحافظة عليها.

2.3 أهمية الأتمتة: The Importance of Automation

يبين كل من (Ivanov..et)&(Fields,2022:163) (Truban:2013:178)&(al,2022:11) و(غنيم،2014:43-49) أن أهمية الأتمتة على مستوى المؤسسات المالية العامة والخاصة يمكن تلخيصها فيما يلي :

1. انخفاض تكاليف الانتاج وزيادة ارباح المؤسسة العامة والخاصة حيث يؤدي الأتمتة الى تقليص المباني ورواتب العاملين والاجراءات الادارية الروتينية نتيجة لتحويلها من الشكل التقليدي الى الالكتروني.
2. التوسع في الاسواق التي تتعامل فيها المؤسسة حيث تستطيع من خلال الوسائل الالكترونية دخول الاسواق الجديدة والحصول على أفضل الشبكات الالكترونية.
3. يساعد الأتمتة على النقل من التعامل الورقي والآثار السلبية المترتبة عليها من جهد ووقت وزيادة التكاليف وصعوبة البحث عنها وقت الحاجة من خلال استخدام التطبيقات الالكترونية التي يمكن الوصول اليها بأسرع وقت ممكن وقت الحاجة.

4. أن الأتمتة يحقق العديد من المزايا على المستوى القومي منها الرضاء من جميع الفئات لمساهمتها في الوضوح وتحقيق الشفافية والعدالة الاجتماعية والنمو الاقتصادي.
5. وعليه فإن أهمية الأتمتة في القطاع الضريبي يوفر للدولة العديد من المزايا منها زيادة ايراداتها من هذا القطاع ومنع التهرب الضريبي وتوسيع الايرادات الضريبية وعدم تسربها

لمرتكبيها وكل مايتعلق بعنصر الخصوصية والسرية في التعاملات الالكترونية.

1.2.3. The Concept of Tax : مفهوم النظام الضريبي: System

أن النظام الضريبي ظهر مع ظهور المجتمعات و اختلف الدور الذي يلعبه الضريبة من فترة لآخرى، ولسنا بصدد تقديم عرض تاريخي للضريبة ولكننا سنكتفي بتقديم المفاهيم الحديثة للضريبة ودورها البارز في توجيه الأنشطة الاقتصادية في المجتمعات المعاصرة والتي تعتبر من أهم مصادر الموارد المالية للدولة. والضرائب تطورت بصورة جذرية نتيجة تطور دور الدولة ووظائفها، ففي البداية كانت جزية وتطورت إلى منحة ثم إلى واجب ومنها إلى ضريبة قائمة على الجبر والإلزام (السويسي،2005:72). والضريبة هو المبلغ الذي يدفعه الأفراد لتغطية نفقات الدولة وتختلف الضريبة عن الغرامات، فهي لا تفرض بهدف العقوبة بل لتغطية النفقات العامة (Jones,2007:4). وأن اول تعريف للضريبة هو الذي قدمه الفرنسي Jese حيث يعرف الضريبة بأنها " استقطاع نقدي تفرضه السلطة على الافراد بصورة نهائية ودون مقابل بقصد تغطية الاعباء العامة للدولة" (Jese:1931:91). وتعرف أيضاً بأنها " فريضة مالية نقدية تأخذها الدولة جبراً من الافراد والشركات حسب مقدراتها التكليفية دون مقابل وبصورة نهائية لتمويل النفقات العامة (العبيدي،2011:118).

والنظام الضريبي هي مجموعة من الصور الفنية المختارة والمحددة للضرائب التي تتلائم مع الوضع الاقتصادي والسياسي والاجتماعي للمجتمع وتشكل معاً هيكلًا ضريبياً متكاملًا ويعمل من خلال التشريعات والقوانين الضريبية واللوائح التنفيذية بطريقة محددة وذلك لتحقيق أهداف المجتمع (مراد،2016:18). ويمكن للدولة تحسين إيراداتها الضريبية وتوسيع قاعدتها من خلال فرض الضرائب على الأنشطة الجديدة ورفع معدلات الضرائب كالشركات التي تعمل في مجال البانك و المقامرة وربط كافة أنواع الضرائب بالانظمة الالكترونية لكي لا يكون هناك مجال للتلاعب او التهرب الضريبي (Rubin & Willoughby, 2021:24).

ويرى الباحث بأن الضريبة هو مبلغ من النقود يدفعه الافراد الى الدولة جبراً ودون مقابل من خلال الزامهم بالاشكال القانونية المسنة في الدولة لتمويل النفقات العامة ولتحقيق اهداف الدولة النابعة من فلسفتها السياسية والاقتصادية والاجتماعية والمالية، ويتم تحصيل هذه الضرائب اما بشكل نقدي أو دفعها عن طريق الوسائل الالكترونية كما في الدول المتقدمة. والنظام الضريبي هو انعكاس للنظام المالي والاقتصادي والسياسي والاجتماعي في الدولة والنظم الضريبية الحديثة يجب أن يعتمد على مزيج من الضرائب وعلى الدولة أن تتسجم بين سياستها الضريبية والاقتصادية لان الضرائب يعتبر متغير اقتصادي يمكن بها التأثير على القرارات الاقتصادية التي تحقق بها أهدافها.

2.2.3. Types of Taxes : انواع الضرائب:

هناك العديد من التصنيفات التي يمكن بها التمييز بين الضرائب، ويشير كل من (Hope & Limberg,2022:730-73) & (Zare.et al,2022:272-274) & (Avram & Popova,2022:5-6) & (Omido,2021:31) & (نور، وآخرون،2018:17-19) و(عبود وآخرون،2020:488-490) الباحثين في هذا المجال فإن الضرائب يقسم الى نوعين

(458) & (Alameri...et al,2022:438-239) الباحثين في هذا المجال التي ينطبق كثير من هذه المعوقات على العراق ويمكن ايجازها كالآتي:

1. **المعوقات البشرية: Human Obstacles** : يعتبر رأس المال البشري جزء من رأس المال الفكري في النظام الاقتصادي وتمكن أهميته من خلال ادخال التقنيات الالكترونية بواسطة الافراد المشاركين في هذه العملية حيث يكون الكادر البشري هو الفاعل الرئيسي في تطوير هذه العملية، وأن ظهور الاجهزة الالكترونية يحتاج الى المهارة البشرية عند استخدام هذه الاجهزة وأن نقص هذا العنصر يقف عائقاً أمام استخدام التكنولوجيا ويجب الاهتمام برأس المال البشري والاستثمار فيه واحداث نقلة نوعية فيه من أجل التماشي مع العصر الحالي خاصة في مجال استخدام التكنولوجيا.

2. **المعوقات التكنولوجية: Technological Obstacles**

وتشمل هذه المعوقات على النقص في البنية التحتية الالكترونية في الدول النامية والعراق احدي هذه الدول التي ينخفض فيها استخدام التكنولوجيا في مجالات الحياة الاقتصادية ولكن في المقابل هناك تطور مستمر في مجال استخدام اجهزة الهاتف الذكي وملحقاته والانترنت التي من الممكن أن يكون الحجر الاساس لتحديث النظام الضريبي وادخال الأتمتة فيه بما يتماشى مع متطلبات العصر الحالي .

3. **المعوقات الاجتماعية: Social Obstacles** حيث أن الافراد في الدول النامية يفتقرون الى استخدام التكنولوجيا الحديثة كذلك انخفاض دخل الفرد وتزايد الفوارق الاجتماعية بين من يمتلك الاجهزة الذكية ومن يفتقدها وزيادة نسبة البطالة التي تنجم عند تطبيق الادارة الالكترونية وقلة الموظفين الذين لديهم مهارات حول تطبيق التكنولوجيا والتخوف أو تشكيك بعض الافراد من التقنية الحديثة وعدم اقتناعهم بالمعاملات الالكترونية يقف عائقاً أمام الأتمتة في النظام الضريبي.

4. **المعوقات المالية: Financial Obstacles** وتشمل هذه المعوقات على ارتفاع تكاليف الاجهزة الالكترونية وقلة الموارد المالية الموجه للبرامج التدريبية والاستعانة بخبرات عالية في ميدان تكنولوجيا المعلومات وصعوبة الوصول المتكافئ لشبكات الانترنت والتي تزيد من الفجوة الرقمية بين الدول المتقدمة والنامية. ويرى الباحث بأنه يمكن للدول النامية التي تفتقر الى التكنولوجيا والاجهزة الحديثة والموارد المالية اللازمة للسيطرة على هذه المعوقات من خلال الاستثمار الاجنبي المباشر في بعض المجالات وخاصة الضريبية منها مما يساعدها على جلب التكنولوجيا الحديثة من خلال الشركات الاجنبية التي تقوم بالعمليات الاستثمارية.

5. **المعوقات الادارية: Administrative Obstacles**

وتشمل هذه المعوقات على ضعف التخطيط والتنسيق على مستوى الادارة العليا وعدم القيام بالتغيرات التنظيمية من اضافة أو دمج بعض الادارات ومحاولة بعض الادارات التقليدية التمسك بمبادئ الادارة التقليدية خوفاً على مناصبهم ومستقبلهم الوظيفي.

6. **المعوقات السياسية والقانونية: Political and legal obstacles**

وتشمل على غياب الارادة السياسية الفاعلة والداعمة وتقديم الدعم السياسي اللازم لاقتناع الجهات الادارية بضرورة تطبيق الادارة الالكترونية الحديثة اضافة الى عدم وجود بيئة عمل الكترونية وفق الاطار القانوني كغياب التشريعات القانونية المتعلقة التي تحدد فيها العقوبات الرادعة

الصناعية وبطلق عليها رسوم الانتاج وقد تفرض في أي مرحلة من الانتاج أو التصنيع ويدفعها المنتج ويضيف قيمتها الى سعر الوحدة.

● **ضريبة على المبيعات: Sales Tax** وهي ضريبة غير مباشرة تفرض على السلع الصناعية المستوردة والمصنعة محلياً، وعلى مجموعة من الخدمات وفرضت هذه الضريبة لتحل محل الضريبة على الاستهلاك.

3.2.3. التهرب الضريبي: Tax Evasion

عندما ملاحظة تعريف الضريبة بأنها فريضة نقدية تدفع جبراً باستقطاعها من دخول أو ثروات الافراد المجتمع لتنفيذ سياساتها المالية من الزامية الضريبة فقد يتهرب الملزمين بدفعها لاسباب متنوعة، والتهرب الضريبي هو مخالفة التعليمات والقوانين السائدة في الدولة في الجباية الضريبية وعدم الامتثال لها او استغلال الثغرات الموجودة في النظام الضريبي. ويشير كل من الباحثين (عبدالعزيز، 2022:425-429) (Chiarini..et) (al,2022:53) & (Hoxhaj & Kamolli,2022:54-55) في مجال المالية العامة وبالتحديد الباحثين في النظام لضريبي الى أن أهم الاسباب التي تؤدي الى التهرب الضريبي هي الآتي:

أ- **التشريعات والقوانين الضريبية : Tax legislation and laws** : للتشريعات والقوانين الضريبية أثر كبير لخلق التهرب الضريبي بسبب عدم احتواء هذه التشريعات لقوانين تتضمن عقوبات للمتهربين عن دفعها، وكذلك كثرة تعديل التشريعات أو عدم وضوحها خاصة فيما يتعلق بالاعفاءات الضريبية أو عدم استقرارها خاصة الزيادة في اسعار الضرائب أو فرض ضرائب جديدة، وعدم وجو نظام يربط المؤسسات مع بعضها بنظام الكتروني حديث وفعال كل هذه الاسباب يخلق اجواء للتهرب الضريبي.

ب- **التنظيم الاداري : Administrative organization** : أن تعقيد الاجراءات وتقدير الضرائب ومدة التحصيل الضريبي يسبب في شعور دافعي الضرائب بعدم اهتمام الدوائر الضريبية بتحصيها وبالتالي عدم اهتمام دافعي الضرائب بدفعها وبالتالي اهماله وتهربه منها.

ت- **التكوين النفسي لدافعي الضريبة: Psychological formation oftaxpayers**

أن اهمال التكوين النفسي من خلال اهمال النشئة الاجتماعية على الانتماء للوطن والمجتمع وتعريف الفرد على واجباته قبل حقوقه وكذلك شعور الممول بعدم وجود عدالة ضريبية في التشريعات الضريبية وبالتالي قيامة بالتجنب أو التهرب الضريبي، أو يرى بأن القانون الضريبي قد اصابه فقد ولم يشمل الممولين الآخرين. ويبين (Maria,2018) في دراسته أن أهم الآثار التي يخلقها التهرب الضريبي هي مايلي:

1. **الآثار المالية : Financial impact** : أن التهرب الضريبي له الاثر المباشر على عجز الموازنة العامة للدولة مما يضطر الدولة الى القرض الخارجية الامر الذي يؤدي على زيادة دفع الفوائد على هذه القروض والذي سوف يؤثر بشكل أكثر على عجز الموازنة العامة لسنوات قادمة

2. **الآثار الاجتماعية : Social impact** : أن محاولة التهرب الضريبي من قبل المكلفين بدفعها يؤدي الى إضعاف روح التعاون والتضامن بين أفراد المجتمع، كما يؤدي إلى عدم عدالتها ومساواتها بين المكلفين بدفعها.

3. **الآثار الاقتصادية : Economic impact** : أن المنافسة الاقتصادية سوف يزداد داخل الدول ويشوهها التهرب الضريبي،

رئيسيين هما الضرائب المباشرة والضرائب غير المباشرة وتتفرع من هذين النوعين الضرائب المختلفة وكما يلي:

1. **الضرائب المباشرة: Direct Taxes** : وهي الضرائب التي تفرض على قيمة مايقفقه المكلف أو مايمتلكه من عناصر رأس المال، ويتحملها المكلف نفسه ولايستطيع نقل عبئها الى غيره. اي أنها ضريبة تفرض على الارباح والايرادات الشخصية وتأخذ بعين الاعتبار الحالة الاجتماعية والمالية للمكلف وهي أكثر تحقيقاً للعدالة والمساواة، وهي نوعان:

أ- **الضريبة على الدخل : Income Tax** : وهي ضريبة مباشرة تفرض على الاشخاص الطبيعيين والمعنويين الذين يمارسون الاعمال والنشاطات التجارية المختلفة عند زيادة دخولهم عن قيمة معينة، وتكون هذه الضريبة اما نوعية على الرواتب والاجور والارباح التجارية والصناعية، او تكون ضريبة عامة على مجموع عناصر الدخل على اختلاف مصادرها وانواعها ويزداد معدل هذه الضريبة مع زيادة الدخل المتحقق بمعدل تصاعدي.

ب- **الضريبة على رأس المال : Capital Tax** : وتفرض هذا النوع من الضريبة على الثروة التي يمتلكها الفرد سواء كانت منتجة او غير منتجة وتفرض على كل مايملكه المكلف من أموال ثابتة أو منقولة في لحظة زمنية معينة، وقد تكون هذه الضريبة عادية اي معدلها منخفض لايمس الا جزء من الدخل ويمكن تعويضه بواسطة الاستثمار، كالضرائب المفروضة على المجوهرات والتحف الفنية مما يدفع اصحاب هذه الاموال المجمدة الى استغلالها وتحويلها الى اموال منتجة، اماالضريبة غير العادية فإن محلها رأس المال وتدفع عن طريق اقتطاع جزء منه مما يؤدي الى اهلاك رأس المال مع التكرار ولاتلجأ الدولة الى هذا النوع من الضرائب الا في حالات استثنائية كالوفاء بدين عام أو مواجهة أزمة اقتصادية أو لتمويل حرب والى غير ذلك من أهداف سياسية واجتماعية ومالية.

2. **الضرائب غير المباشرة: Indirect Taxes** : وهي كل الضرائب التي يدفعها المكلف ويستطيع نقل عبئها الى شخص آخر ويتميز هذا النوع من الضرائب بسهولة الجباية وكثرة حصيلتها، وهي القيمة التي تفرض على الانفاق أو الاستهلاك ويقسم هذا النوع من الضرائب الى قسمين هما:

أ- **الضرائب على التداول : Taxes on Trading** : وهي الضريبة التي تفرض عند حصول انتقال شئ من ملكية شخص الى شخص آخر ومن امثلتها رسوم التسجيل العقاري، وتتميز بأنها ذات حصيلة ضريبية عالية وسهلة الجباية.

ب- **الضرائب على الاستهلاك : Taxes on Consumption** : وتفرض هذا النوع من الضرائب على السلع الاستهلاكية أو انواع معينة بهدف تحقيق اغراض اجتماعية وسياسية ومالية وتنقسم الى الآتي:

● **الضرائب الكمركية : Customs Taxes** : هي عبارة عن ضريبة يتم فرضها على السلع المصدرة والمستوردة عند مرورها بالخطوط الكمركية، وعند فرض هذه الضريبة يجب التمييز بين السلع المستوردة حيث لاتفرض على السلع الضرورية، أو قد تفرض هذه الضرائب بقصد تطبيق سياسة حماية المنتجات المحلية، اما الضريبة على الصادرات تلجأ اليها الدولة لتخفيف حجم الصادرات أو اعاققتها، وتحقق هذا النوع من الضرائب مصدراً هاماً من مصادر إيرادات الدولة.

● **الضرائب على الانتاج: Taxes on production** وتفرض هذا النوع من الضرائب على المناجات الطبيعية أو

الاهداف ا كما بينها (Berry,2022:247-248) و(العلي ، 2007:511-509). ومن أهم هذه الأهداف مايلي :

1. الأهداف الاقتصادية : Economic goals أن الموازنة العامة في الكثير من الدول تعكس عمل هذه المجتمعات وتعتبر اداة لتوجيه الاقتصاد القومي ولم تعد الموازنة ارقام وجداول فقط كما في المفاهيم القديمة بل اصبح لها تأثير على حجم الانتاج القومي ومستوى النشاط الاقتصادي بكافة انواعه وفروعه.

2. الأهداف السياسية : Political goals أن اعتماد الموازنة العامة يشكل مجالاً حساساً من الناحية السياسية وتعد وسيلة ضغط يستخدمها السلطة التشريعية للتأثير على السلطة التنفيذية من حيث التعديل أو الرفض لاتباع نهج سياسي معين تحقيقاً لاهدافها السياسية والاجتماعية.

3. الأهداف الاجتماعية : Social goals أن الموازنة العامة هي طريقة للتأثير على الحياة الاجتماعية من خلال سياسة اعادة توزيع الدخل التي تقوم الدولة بتطبيقها حيث يمكن اقامة العدالة الاجتماعية عن اعداد الموازنة السليمة التي تكون من احد اهدافها الرفاهية الاجتماعية.

4. الأهداف المالية : Financial goals الموازنة العامة تبين المركز المالي للدولة حيث يعتبر وثيقة مالية عن مصادر الايرادات التي تحصل عليها الدولة خلال السنة المالية وفيها جداول للنفقات العامة التي سوف يقوم بها في تلك الفترة، لذلك فهي تعكس المركز المالي للدولة وتوازن الموازنة العامة يشير الى سلامة المركز المالي للدولة والتي يمكن من خلالها معرفة حالات العجز والفائض في الموازنة العامة وتأثير هاتي الحالتين على الوضع المالي والاقتصادي في الدولة.

3.3.3 أنواع الموازنات العامة للدولة : Types of state general budgets

شهد مفهوم الموازنة العامة للدولة تطورات كبيرة في العصور الحديثة وقد مر الموازنة العامة للدولة بعدة اشكال واتجاهات ، حيث يشير (Karabayev et..al,2021:109-111) و(الزبيدي،65:2014-90) بأنه يمكن تقسيم الموازنات العامة للدولة الي مايلي:

1. موازنة البنود: budget items تمثل موازنة البنود الصورة الاولى التي ظهرت فيها الموازنة بمفهومها العلمي الحديث ومازالت تطبقها معظم دول العالم ويطلق عليها ايضاً بالموازنات التقليدية، وتعرف بأنها الطريقة التي يتم فيها حصر جميع ايرادات الدولة ونفقاتها بشكل مفصل والحصول على اعتماداتها من قبل السلطة التشريعية ومحاسبة السلطة التنفيذية عن اية تجاوزات.

2. موازنة البرامج والاداء : Program and performance balancing تعرف موازنة البرامج والاداء بأنها الموازنة التي تبين الاسباب والاهداف التي تطلب من أجلها الاعتمادات وتكاليف البرامج المقترحة لتحقيق هذه الاهداف لقياس مدى تقدم العمل بالنسبة لكل برنامج.

3. موازنة التخطيط والبرمجة : Budget planning and programming تعد هذه الموازنة احد أهم متطلبات الادارة العلمية الحديثة، وهي تلك الموازنة التي تهتم بالتخطيط الشامل وتكاليف المهام أو الأنشطة ومدخل موازنة البرامج كاملة مما يستلزم التحديد المسبق للتكلفة الكلية للمهمة المعنية بغض النظر عن الوحدات التنظيمية التي تستخدم لتنفيذ البرامج.

حيث أن الافراد المكلفين بدفع الضرائب عندما يقومون بالتهرب يكون أكثر تنافسية في السوق من خلال التأثير على الأسعار السائدة في السوق نتيجة من المكاسب التي يحققها من التهرب الضريبي.

4. الآثار الثقافية : Cultural impact : أن عجز الدولة امام حالات التهرب الضريبي أم عدم مواجهتها للحد منها يؤدي الى انعدام الثقة بين افراد المجتمع والمؤسسات الخاصة والعامة. ويرى الباحث لمكافحة التهرب الضريبي تدعو الحاجة الى نشر الوعي الضريبي بين افراد المجتمع واصلاح النظام الضريبي بكافة انواعه وهذا الاصلاح سوف يتم اذا ما تم أتمتة النظام الضريبي بحيث يصعب حالات الغش والتهرب الضريبي بفضل البيانات الرقمية الموجودة لدى الدوائر الضريبية.

3.3.3 الموازنة العامة للدولة

1.3.3 مفهوم الموازنة العامة للدولة:

أن الموازنة العامة هي أداة من أدوات الدولة التي تقوم من خلالها بادارة ورسم سياستها المالية من نفقات وايرادات لتحقيق أهدافها التي تسعى اليها، وعمل الموازنة العامة مرتبط باقتصاد الدولة، حيث يتم وضعها من قبل الدولة حسب الحالة التي يمر بها اقتصادها وبالتالي في الاداة المباشرة لسير عمل الدوائر العامة للدولة. وأن المعنى الاصطلاحي للموازنة من الدلالة اللغوية يرجع للمصطلح Budget في اللغة الإنكليزية والتي اشتقت من كلمة Bougette الفرنسية الأصل والتي كانت تعني "الحقيبة" (اللوذي وآخرون،1998:18).

ويعرف الموازنة العامة بانها " هي عملية توقع لنفقات وايرادات الدولة لفترة زمنية قادمة تكون عادةً سنة، لكي تعبر بها الدولة عن اهدافها" (حشيش،1992:269). وعرفها قانون الاصول المحاسبية المرقم 28 لسنة 1940 في العراق " بأنها جداول متضمنة تخمن فيها الايرادات والنفقات لسنة مالية مقبلة ويتم تعيينها في قانون الموازنة العامة" (العلي، عادل فليح،2007:505). والموازنة العامة من الاعمال التنفيذية للاهداف المحددة للسياسة المالية الاقتصادية التي تعبر عن نشاطات واتجاهات الدولة في مختلف المجالات، وترجمة للاهداف التي تسعى الدولة الى تحقيقها، وعلى ضوء هذه الاهداف تحدد شروط الانفاق والجباية وفقاً للقوانين التي تقرها السلطة التشريعية في الدولة (الشعراوي،2007:155). ويرى (Rubin & Willoughby, 2021:24) بأنها قيام الدولة بوضع استراتيجيات لتخمين ايراداتها المختلفة من املاكها والضرائب المفروضة بحكم سيادتها والرسوم التي يتقاضاها وكافة انواع الايرادات الاخرى لمقابلة النفقات العامة خلال فترة زمنية عادة تكون سنة.

ويرى الباحث بأن الموازنة العامة للدولة هي وثيقة مالية تتضمن فيها تقدير تفصيلي لنفقات وايرادات الدولة معبراً عنها في صور وحدات نقدية لمدة زمنية قادمة ومحددة عادة ماتكون سنة وتسعى من ورائها تحقيق الاهداف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والمالية التي يسعى اليها المجتمع.

2.3.3 أهداف الموازنة العامة : Objectives of the state's general budget

ان البحث حول اعداد الموازنة العامة وتطور الدولة وظهور الافكار الكينزية اصبحت الموازنة تهدف الى تحقيق جملة من

الايادات الضريبية في الفترة ما بين (2012-2016) نسبة (1.521) من اجمالي الناتج المحلي حيث تجاوز متوسط نسبة الايرادات الضريبية من اجمالي الناتج المحلي في هذه الفترة عن الفترات السابقة ومتوسط النسبة في الفترة الاجمالية ايضاً، في حين بلغ متوسط نسبة الايرادات الضريبية في الفترة ما بين (2017-2021) نسبة (2.203) من اجمالي الناتج المحلي ونلاحظ تضاعف متوسط نسبة الايرادات الضريبية من اجمالي الناتج المحلي في هذه الفترة عن كل الفترات السابقة وعن متوسطة النسبة للمدة الاجمالية ايضاً وهي الفترة التي تم فيها تطبيق الأتمتة في بعض القطاعات القليلة في النظام الضريبي العراقي وبالتحديد في نهاية العام 2021 بأقرار من مجلس النواب العراقي بأتمتة النظام الضريبي وخاصة الكمركية منها وبتبين من هذه النتائج ان تطبيق الأتمتة يعزز من الايرادات الضريبية ويزيد من نسبتها في الناتج المحلي الاجمالي، وتم تسجيل اكير نسبة للايرادات الضريبية في عام 2021 وبنسبة (3.279) من اجمالي الناتج المحلي وهو العام الذي تم فيه تطبيق الأتمتة في بعض القطاعات الضريبية، وأقل نسبة للايرادات الضريبية تم تسجيلها في عام 1998 وبنسبة (0.256) من اجمالي الناتج المحلي وقبل تطبيق الأتمتة، وبلغ متوسط نسبة الايرادات الضريبية من اجمالي الناتج المحلي قبل تطبيق الأتمتة (1.040) في حين بلغ متوسط نسبة الايرادات الضريبية من اجمالي بعد الأتمتة (3.279) وبتبين مما سبق التأثير الواضح للأتمتة في تعزيز وزيادة الايرادات الضريبية وتشير المعطيات الى أن واقع الأتمتة في النظام الضريبي العراقي في بداية مراحلها ولكنها تشير الى نتائج جيدة من خلال تطبيقه على بعض القطاعات القليلة في حالة ادخال الأتمتة في انظمتها المالية والنظام الضريبي الذي يعتبر جزءاً من هذا النظام حيث يعتبر الايرادات الضريبية المصدر الثاني للايرادات العامة في الدولة بعد النفط وعند تفعيل هذا القطاع والسيطرة التامة عليه سوف يؤدي الى منع حالات الاحتيايل والتهرب الضريبي في جميع القطاعات الخاضعة للضريبة وخاصة المنافذ الحدودية حيث أن الأتمتة سيعود بالنفع وزيادة ايرادات الضرائب الكمركية وعدم فقدها بالإضافة الى تحسين ميزان المدفوعات العراقي والسيطرة على التجارة الخارجية من خلال ادخال جميع الواردات والصادرات من خلال ربطها بنظام الكتروني مبني على التكنولوجيا الحديثة وتفعيل البنوك التجارية لتقدم خدماتها الالكترونية من خلال فتح الحسابات الالكترونية للزبائن وتوفير الاجهزة الالكترونية لديها والتي سوف يستفاد منها الدوائر الضريبية في معرفة المبالغ الخاضعة للضريبة وبالتالي سوف يسهل لهذه الجهات من جباية الضرائب الكترونيا والتي يؤدي في المحصلة النهائي الى زيادة نسبة الايرادات الضريبية في الموازنة العامة للدولة من اجمالي الناتج المحلي.

ويعتبر الدولة العراقية احد الدول العربية التي تأخرت في استخدام التكنولوجيا الحديثة وخاصة فيما يتعلق بالنظام الضريبي الالكتروني والسبب يعود الى الاحداث المتتالية التي مر بها العراق بداية من الحرب العراقية الايرانية ودخولها الكويت والحصار المفروض على العراق وسقوط نظام الحكم عام 2003 ودخول الاحزاب السياسية وهيمنتها على الحكم ودخول داعش الى المنقطة وغيرها من الاسباب التي شكلت عائقاً من التحول الالكتروني في انظمتها، وكانت معظم دول العالم مشغولة آنذاك وخاصة في العقود الاخيرة بالتطورات في الساحة التكنولوجية وكانت الدولة العراقية مشغولة بالنزاعات الداخلية والخارجية

4. الموازنة الصفرية : Zero budget أن نظمت الموازنة اصفرية يفترض في البداية عدم وجود اية خدمة أو نفقات واخذ في الاعتبار الحد الأدنى للتكلفة للحصول على مجموعة من المخرجات ووضع الاطار المناسب الذي يمكن بموجبه تقييم فاعلية مستويات النفقات الجارية المعامدة وفقاً لهذه الاعتبارات.

4. الاطار الميداني للبحث

1. وصف وتحليل نسبة الايرادات الضريبية في الموازنة العامة للدول النامية من اجمالي الناتج المحلي التي خاضت تجربة ادخال الأتمتة في النظام الضريبي حيث تشير معطيات ونتائج الجدول رقم (1) الى البيانات المتعلقة بنسبة الايرادات الضريبية في الموازنة العامة للدول من اجمالي الناتج المحلي والتي تم اخذها من البيانات الواردة في صندوق النقد الدولي والبنوك المركزية لمجموعة من الدول النامية المختارة (الامارات، السعودية، الاردن) بالإضافة الى العراق وأن المدة التي تم فيها اخذ البيانات يقع ما بين (1997-2021) وتم استخراج متوسط نسبة الايرادات الضريبية خلال هذه المدة لكل الدول وتم ايضاً تقسم هذه المدة الى خمس فترات متساوية ومقارنة متوسط نسبة الايرادات الضريبية فيما بينها من نفس المجموعة من خلال وصف وتحليل هذه البيانات لمعرفة التغيير الحاصل بعد ادخال الأتمتة في النظام الضريبي، وتم مقارنة متوسط نسبة الايرادات الضريبية في الموازنة العامة لهذه الدول من اجمالي الناتج المحلي قبل تطبيق الأتمتة وبعدها فضلاً عن استخراج اكير نسبة وأقل نسبة خلال هذه المدة لكل الدول، علماً أن النسب التي تم تحليلها داخل الجدول يشير الى البدء بأتمتة النظام الضريبي في تلك الدول وفيما يلي وصف وتحليل تجارب هذه الدول :

1.1.4. وصف وتحليل نسبة الايرادات الضريبية في الموازنة العامة للدول النامية من اجمالي الناتج المحلي

ويتضمن مجموعة الدول النامية التي تم اختيارها للدراسة الحالية كل من (الامارات، السعودية، الاردن) بالإضافة الى العراق والتي تكون البعض منها قريبة جغرافياً من العراق ودول اخرى كانت اقتصادياتها مشابهة للعراق قبل تطبيق الأتمتة، وتشير معطيات الجدول رقم (1) لمجموعة الدول النامية الى البيانات المتعلقة بنسبة الايرادات الضريبية في الموازنة العامة للدول من اجمالي الناتج المحلي للمدة ما بين (1997-2021) ونبدأ بالعراق ضمن التسلسل الوارد في الجدول حيث بلغ متوسط نسبة الايرادات الضريبية من اجمالي الناتج المحلي في هذه المدة (1.129) وبانحراف معياري قدره (0.81) وبلغ متوسط نسبة الايرادات الضريبية من اجمالي الناتج المحلي للفترة ما بين (1997-2001) نسبة (0.324) ونلاحظ انها لم تصل الى متوسط نسبة الايرادات الضريبية من اجمالي الناتج المحلي في الفترة الكلية، وبلغ متوسط نسبة الايرادات الضريبية في الفترة ما بين (2002-2006) نسبة (0.520) من اجمالي الناتج المحلي حيث أنها تجاوز متوسط نسبة الفترة السابقة ولكن لم تصل الى متوسط النسبة للمدة الكلية، وبلغ متوسط نسبة الايرادات الضريبية في الفترة ما بين (2007-2011) نسبة (1.078) من اجمالي الناتج المحلي ونجد تضاعف متوسط نسبة الايرادات الضريبية من اجمالي الناتج المحلي في هذه الفترة ولكن لم تصل ايضاً الى متوسط النسبة للمدة الاجمالية، وبلغ متوسط نسبة

الضريبية في للموازنة العامة للدولة من اجمالي الناتج المحلي للمدة الكلية، وبلغ متوسط نسبة الايرادات الضريبية من اجمالي الناتج المحلي للفترة ما بين (2002-2006) نسبة (0.996) ونلاحظ أنها انخفضت عن متوسط نسبة الايرادات الضريبية الى اجمالي الناتج المحلي في الفترة السابقة ولم تصل الى متوسط النسبة في المدة الكلية، وبلغ متوسط نسبة الايرادات الضريبية الى اجمالي الناتج المحلي في الفترة ما بين (2007-2011) نسبة (1.731) وقد تجاوز متوسط نسبة الايرادات الضريبية الى اجمالي الناتج المحلي في هذه الفترة عن الفترات السابقة واقتربت من متوسط نسبة الايرادات الضريبية الى اجمالي الناتج المحلي في المدة الكلية ويدل على تحسن الايرادات الضريبية في هذه الفترة، وبلغ متوسط نسبة الايرادات الضريبية من اجمالي الناتج المحلي في الفترة ما بين (2012-2016) نسبة (1.687) حيث تناقص متوسط نسبة الايرادات الضريبية من اجمالي الناتج المحلي في الفترة السابقة وهذا الانخفاض يمكن ان يعود الى مجموعة من الاسباب من أهمها عدم أتمتة النظام الضريبي، وبلغ متوسط نسبة الايرادات الضريبية من اجمالي الناتج المحلي في الفترة ما بين (2017-2021) نسبة (3.731) وقد تضاعف متوسط نسبة الايرادات الضريبية من اجمالي الناتج المحلي في هذه الفترة عن الفترات السابقة كلها وعن متوسط نسبة الايرادات الضريبية من اجمالي الناتج المحلي في المدة الكلية أيضاً حيث تم تطبيق الأتمتة في النظام الضريبي في بداية هذه الفترة وبالتحديد في عام 2017 وقد ادى استخدام الأتمتة الى زيادة الايرادات الضريبية ويمكن أن يكون هناك اسباب اخرى لكن عند ملاحظة البيانات الواردة في الجدول اعلاه يتبين لنا عدم استقرار النسب بين الارتفاع والانخفاض في فترات ما قبل تطبيق الأتمتة الى أن تم تطبيق الأتمتة فقد استقر النسب ومما لاشك فيه أن أتمتة النظام الضريبي ادى الى احداث هذه الزيادة في الايرادات الضريبية من اجمالي الناتج المحلي، وعند مقارنة الايرادات الضريبية قبل الأتمتة وبعدها نلاحظ أن هناك فرق كبير بين الفترتين حيث بلغ متوسط نسبة الايرادات الضريبية من اجمالي الناتج المحلي قبل تطبيق الأتمتة (1.360) في حين بلغ متوسط الايرادات الضريبية من اجمالي الناتج المحلي بعد تطبيق الأتمتة (3.731) ونلاحظ تضاعف النسبة وهذه النتائج تشير الى أن تطبيق الأتمتة في النظام الضريبي في الامارات العربية المتحدة ادى الى زيادة الايرادات وساهم كثيراً الى منع حيالات الاحتيال وتناقص حالات التهرب الضريبي قدر الامكان، وتم تسجيل اكبر نسبة للايرادات الضريبية من الناتج المحلي ضمن البيانات الواردة في الجدول في عام 2021 وبنسبة بلغت (3.995) وبعد تطبيق الأتمتة في النظام الضريبي، اما أقل نسبة للايرادات الضريبية من الناتج المحلي فقد تم تسجيلها في عام 2001 وبنسبة (0.801) وقبل تطبيق الأتمتة في النظام الضريبي بعدة سنوات، ويعتبر الامارات العربية المتحدة من الدول النامية المتطورة بفضل الاسواق المتوفرة لديها والنظام البنكي المبني على التكنولوجيا الحديثة التي يمكن من خلالها السيطرة على القطاعات المختلفة داخل الدولة وهذه الاجراءات ساهم كثيراً على تعزيز وكفاءة النظام الضريبي فيها ويحاول الامارات تنويع ايراداتها خاصة بعد تدهور الاسواق النفط العالمية لذلك توجهت نحو أتمتة النظام الضريبي.

وفي السعودية تم تطبيق الأتمتة في النظام الضريبي بداية العام 2015 حديث تم ادخالها بشكل مبدئي في بعض القطاعات الفعالة والمنافذ الحدودية والكمارك وتم انشاء بوابة الكترونية للنظام

ومما لاشك فيه قد أثر ذلك على مجريات العمل في المؤسسات كافة وخاصة الضريبية منها، ولكن بالرغم من ذلك هناك بوادر أمل في تطبيق الأتمتة في النظام الضريبي بأمر من مجلس النواب العراقي والحكومة العراقية بأتمتة النظام الضريبي وربطها بنظام الكتروني نهاية العام 2021 ونحن بصدد كتابة هذا البحث حول هذا الموضوع لمعرفة مجريات العمل على هذا المشروع، وسوف نقوم باستعراض تجارب بعض الدول التي خاضت التجربة لمعرفة الأثر الذي حققه التكنولوجيا والاجهزة التقنية في جباية الضرائب وزيادة إيراداتها ونأمل أن يكون هناك ثورة في استخدام الاجهزة الالكترونية لمعالجة الخلل الذي ضرب الاقتصاد العراقي منذ الثمانينات الى وقتنا الحالي، وسوف يتم تحقيق ذلك من خلال التخطيط والتوجيه نحو الحكومة الالكترونية وأتمتة النظام الضريبي وابداع سياسة مبتكرة ومبينة على التطورات الاقتصادية وتستجيب للتغيرات الحديثة والمتقدمة وتوفير بنية تحية تكنولوجية قادرة على استيعاب التحول الالكتروني والعراق في هذا الصدد يفتقر الى الوعي التقني البنية التقنية لهذا التحول. وعليه يمكن القول أن أهم العوامل التي سوف تساعد على تطوير الاقتصاد العراقي وارتقاءه بالمعايير الدولية عليها ايصال شبكات الانترنت الى جميع المدن وفي هذا المجال نلاحظ تطوراً ولو بشكل قليل ويتم ذلك من خلال الدعم للشركات المستثمرة من خلال اعفاءها من بعض الرسوم والضرائب لبناء اقتصاد رقمي قائم على الاجهزة التقنية الحديثة. ومن العوامل الاخرى أيضاً نشر الوعي الضريبي بين افراد المجتمع ومدى التزامهم باستخدام الاجهزة الالكترونية في القطاعات المالية كافة. والشركات الخاصة قد احرزت تطوراً ملحوظاً خاصة فيما يتعلق بالتجارة والتسويق حيث اتجهت نحو استخدام الاجهزة الالكترونية وشبكات الانترنت في تعاملاتها اليومية بحيث اصبحت كل شركة قادرة على عرض منتجاتها الكترونياً سواء على مواقع خاصة أو من خلال مواقع التواصل الاجتماعي مما يسهل الامر على الحكومة بتطبيق نظام الكتروني على كافة القطاعات داخل الدولة. ومن الطبيعي أدا ارادت الدولة العراقية الارتقاء بالاقتصاد الالكتروني عليها أن تباشر بعملية الإنفاق على البحث والتطوير في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وعلى جميع أصعدتها وقطاعاتها الاقتصادية.

وفي الامارات العربية المتحدة تم تطبيق الأتمتة في النظام الضريبي فيها عام 2017 كما مبين في الجدول رقم (1) حيث يعتبر من الدول العربية الرائدة في مجال استخدام الاجهزة الالكترونية في جميع قطاعاتها داخل الدولة لاسيما في النظام الضريبي حيث استخدمت نظاماً الكترونياً متكاملأ يقدم خدمات متطورة من عمليات التسجيل وارسال الاقرارات الضريبية ودفع الضرائب المستحقة واتمام كافة الاجراءات بخطوات سريعة ودقيقة، وتم طرح عدد من الخدمات في النظام الضريبي والتي يسهل عملية جباية الضرائب من المكلفين دون تسربها او التهرب منها، وتشير معطيات الجدول رقم (1) والنتائج التي تم استخراجها عن طريق البرمجة الاحصائية الى أن متوسط نسبة الايرادات الضريبية من اجمالي الناتج المحلي للمدة ما بين (1997-2021) بلغ (1.834) وبانحراف معياري قدره (1.032) ويدل على انحراف القيم عن وسطها الحسابي بعد تطبيق الأتمتة في النظام الضريبي، وبلغ متوسط نسبة الايرادات الضريبية من اجمالي الناتج المحلي للفترة ما بين (1997-2001) نسبة (1.026) ونلاحظ أنها لم تصل الى متوسط نسبة الايرادات

تعزيز إيراداتها من هذا القطاع والحد من التهرب الضريبي وزيادة كفاءة التحصيل مما شجع المكلفين على تقديم اقراراتهم الضريبية إلكترونياً وتقديم العديد من الخدمات منها تسجيل المكلفين واصدار التشريعات الضريبية والتحصيّل الإلكتروني وتقديم الاستشارات وتلقي الشكاوي وتسيط الضرائب على المكلفين خاصة في مجال ضريبة الدخل والقيمة المضافة، وقد حققت من خلال تطبيقها لهذا النظام العديد من الفوائد منها تخفيف استخدام المعاملات الورقية الذي يشكل عبئاً على المواطنين والحكومة ايضاً وسهولة حفظ المعلومات والبيانات المتعلقة بالضريبة والسرعة في الوصول اليها واسترجاعها عند الحاجة، وتشير المعطيات الواردة في الجدول (1) والمتعلقة بنسبة الإيرادات الضريبية من إجمالي الناتج المحلي في الأردن للمدة (1997-2021) حيث بلغ متوسط نسبة الإيرادات الضريبية من إجمالي الناتج المحلي في هذه المدة (22.140) وبانحراف معياري قدره (5.064) وبلغ متوسط نسبة الإيرادات الضريبية من إجمالي الناتج المحلي للفترة ما بين (1997-2001) نسبة (15.021) ونلاحظ أنها لم تصل الى متوسط نسبة الإيرادات الضريبية للمدة الكلية، وبلغ متوسط نسبة الإيرادات الضريبية من إجمالي الناتج المحلي للفترة ما بين (2002-2006) نسبة (18.217) وقد تجاوز عن متوسط نسبة الإيرادات الضريبية من إجمالي الناتج المحلي في الفترة السابقة ولكن لم تصل الى الى متوسط النسبة في المدة الكلية، وبلغ متوسط نسبة الإيرادات الضريبية من إجمالي الناتج المحلي للفترة (2007-2011) نسبة (25.085) نجد أن متوسط نسبة الإيرادات الضريبية من إجمالي الناتج المحلي قد تغيرت بشكل ملحوظ ويدل هذا التغير الى تأثير الأتمتة في النظام الضريبي وزيادة كفاءته وفاعليته في الأردن خلال هذه الفترة الواقعة مابعد تطبيق الأتمتة وقد تجاوز متوسط نسبة الإيرادات الضريبية من إجمالي الناتج المحلي في الفترة السابقة والكلية ايضاً، وبلغ متوسط نسبة الإيرادات الضريبية من إجمالي الناتج المحلي للفترة ما بين (2012-2016) نسبة (25.879) وقد تجاوز عن متوسط نسبة الإيرادات الضريبية من إجمالي الناتج المحلي للفترة السابقة ومتوسط نسبة الإيرادات الضريبية من إجمالي الناتج المحلي للفترة الكلية بشكل ملحوظ وبنسبة مرتفعة، وبلغ متوسط نسبة الإيرادات الضريبية من إجمالي الناتج المحلي للفترة ما بين (2017-2021) نسبة (26.498) حيث تجاوز متوسط نسبة الإيرادات الضريبية من إجمالي الناتج المحلي في هذه الفترة عن كل الفترات السابقة وكذلك متوسط نسبة الإيرادات الضريبية للفترة كلها وهذا يشير الى الدور الذي لعبه الأتمتة في النظام الضريبي الأردني، وأن أكبر نسبة للإيرادات الضريبية من إجمالي الناتج المحلي تم تسجيلها في عام 2021 حيث بلغت نسبتها (27.218) وبعد تطبيق الأتمتة في النظام الضريبي الأردني ونلاحظ أن النسبة قد تغيرت كثيراً بعد تطبيق الأتمتة مباشرة، وأن أقل نسبة للإيرادات الضريبية تم تسجيلها في عام 2001 حيث بلغت نسبتها (14.773) من إجمالي الناتج المحلي وقبل تطبيق الأتمتة بعدة سنوات، وبلغ متوسط نسبة الإيرادات الضريبية من إجمالي الناتج المحلي قبل تطبيق الأتمتة (15.098) في حين بلغ متوسط نسبة الإيرادات الضريبية من إجمالي الناتج المحلي (25.454) ونلاحظ أن النسبة قد تغيرت بشكل ملحوظ ويدل دور الأتمتة في النظام الضريبي الأردني وكذلك الدور الذي لعبه البنوك التجارية في الأردن من خلال تحولها الى البنوك القائمة على الخدمات الإلكترونية والتي ساعدت الحكومة في معرفة الدخول المتحققة

الضريبي وظيفتها تحصيل الضرائب إلكترونياً وقد ادى ذلك الى تقليل العبئ على المكلفين بدفع الضريبة والدوائر الضريبية عبر تقديم الاقرارات الضريب من خلال مواقع خاصة بالانترنت حيث يسهل على المكلفين بدفع الضريبة الدخول الى سجله الضريبي وادارته عبر الهواتف الذكية من اي مكان وفي اي وقت دون الرجوع الى الدوائر الضريبية، ويشير معطيات الجدول رقم (1) والمتعلقة بالإيرادات الضريبية من إجمالي الناتج المحلي في السعودية للمدة ما بين (1997-2021) حيث بلغ متوسط نسبة الإيرادات الضريبية من إجمالي الناتج المحلي في هذه المدة نسبة (3.063) وبانحراف معياري قدره (2.525) وبلغ متوسط نسبة الإيرادات الضريبية من إجمالي الناتج المحلي في الفترة ما بين (1997-2001) نسبة (1.372) ولم تصل الى متوسط الإيرادات الضريبية من إجمالي الناتج المحلي في المدة الكلية، وبلغ متوسط نسبة الإيرادات الضريبية من إجمالي الناتج المحلي في الفترة ما بين (2002-2006) نسبة (1.398) ونلاحظ تجاوز متوسط نسبة الإيرادات الضريبية من إجمالي الناتج المحلي في هذه الفترة عن الفترة السابقة ولم تصل الى متوسط النسبة الاجمالية، وبلغ متوسط نسبة الإيرادات الضريبية من إجمالي الناتج المحلي في الفترة ما بين (2007-2011) نسبة (1.989) ونلاحظ تجاوزها عن متوسط نسبة الإيرادات الضريبية من إجمالي الناتج المحلي في الفترة السابقة ولم تصل الى متوسط النسبة في المدة الكلية، وبلغ متوسط نسبة الإيرادات الضريبية من إجمالي الناتج المحلي في الفترة ما بين (2011-2012) نسبة (3.056) ونجد أن متوسط نسبة الإيرادات الضريبية من إجمالي الناتج المحلي في هذه الفترة قد بلغت اضعاف الفترات السابقة واقترب كثيراً من متوسط النسبة في المدة الكلية وقد تم تطبيق الأتمتة في هذه الفترة ويدل على التأثير الواضح للأتمتة في زيادة الإيرادات الضريبية وتعزيز النظام الضريبي، وبلغ متوسط نسبة الإيرادات الضريبية من إجمالي الناتج المحلي في الفترة ما بين (2017-2021) نسبة (7.502) ونلاحظ أن متوسط نسبة الإيرادات الضريبية من إجمالي الناتج المحلي في هذه الفترة قد تجاوز عن كل الفترات السابقة وتضاعف عن متوسط النسبة في المدة الكلية، وهذا يؤكد على الدور الذي حققه الأتمتة في النظام الضريبي وكذلك الدور الذي حققه البنوك التجارية في السعودية حيث قدمت مجموعة من الخدمات الإلكترونية التي ساعدت الجهات المعنية وخاصة الضريبة منها في معرفة المبالغ الخاضعة للضريبة والتقليل من حالات التهرب الضريبي، وتم تسجيل أكبر نسبة للإيرادات الضريبية من إجمالي الناتج المحلي في عام 2021 وبنسبة بلغت (9.067) وهذه النسبة تم تسجيلها بعد عدة أعوام من تطبيق الأتمتة في النظام الضريبي، اما اقل نسبة للإيرادات الضريبية تم تسجيلها في عام 2002 وبنسبة (1.012) من إجمالي الناتج المحلي، وبلغ متوسط نسبة الإيرادات الضريبية من إجمالي الناتج المحلي قبل تطبيق الأتمتة في النظام الضريبي (1.769) في حين بلغ متوسط نسبة الإيرادات الضريبية من إجمالي الناتج المحلي بعد تطبيق الأتمتة (6.393) حيث بلغت اضعاف النسب ما قبل تطبيق الأتمتة وهذه النتائج كلها تشير الى مدى فاعلية الأتمتة في النظام الضريبي حيث ادى الى التقليل من حالات التهرب الضريبي.

ويعتبر الأردن من أوائل الدول العربية في مجال أتمتة النظام الضريبي حيث ادخلت الأتمتة في نظامها الضريبي بداية العام 2005 حيث تبنت الأردن الاصلاحات الضريبية بهدف

هذا المجال أن التحول الى النظام الضريبي الالكتروني يحتاج الى قاعدة بنكية الكترونية والتي تسجل من خلالها جميع العمليات التجارية وفي جميع القطاعات والعمليات التي يقوم بها الافراد داخل الدولة وعند التحول في الأنظمة البنكية سيكون بالامكان التحول الى النظام الضريبي الالكتروني وهذه العملية سيوفر على الحكومة ودافعي الضرائب الكثير من الجهد والوقت حيث أنه بالامكان لدافعي الضرائب دفع مستحقاتهم عن طريق الحسابات الالكترونية الموجودة لدى البنوك التجارية التي يقدم خدماتها الكترونياً ويستطيع العراق تحقيق ماسبق اعلاه في حالة السيادة الكاملة للقانون وعدم تدخل الاحزاب الساسية في هذه العملية وبمساعدة كافة الاطراف سوف يحقق معدلات اعلى للايرادات الضريبية وزيادة نسبتها في الموازنة العامة للدولة وتنوع مصادر ايراداتها التي تعتمد حالياً وبنسبة عالية على النفط والتي قد يتناقص هذه الايرادات مستقبلاً اما بسبب تناقص النفط المستخرج من العراق أو انخفاض قيمتها في الاسواق العالمية بسبب تحول الدول الى الطاقة الخضراء والنظيفة حيث نرى أن الحكومة تقوم بجباية الكثير من الايرادات الضريبية خاصة الكمركية منها والكثير من القطاعات المختلفة داخل الدول ولا يتم تسجيلها بالشكل الصحيح وتستولي عليها الاحزاب السياسية داخل العراق لعدم وجود السيادة الكاملة والفساد الاداري والمالي ولعدم توفر الأتمتة في النظام الضريبي واعتماده على الانظمة التقليدية وعدم توفر نظام بنكي الكتروني فعال ادى الى ضياع هذه الايرادات ما بين دافعي الضرائب والجهات المعنية بجبايتها من حالات التسرب والاحتيايل والتهرب الضريبي، ويجب تفعيل النظام البنكي بما يساعدها على زيادة ايراداتها الضريبية وتنوع مصادر الموازنة العامة للدولة لعدم وقوعها في العجز المتكرر ومحاولة الحكومة سد هذا العجز من خلال الديون الخارجية والتي تزيد العبئ على الحكومة من خلال دفع هذه الديون والفوائد المترتبة عليها.

ومن النتائج المتحصل عليها نرى أن نسبة نسب الايرادات الضريبية في الموازنة العامة للدول النامية من اجمالي الناتج المحلي قد ازدادت بعد تطبيق الأتمتة في النظام الضريبي وبذلك تحققت الفرضية الاولى ويتم قبولها والتي تنص على (تزداد نسبة الضريبية في الموازنة العامة للدول المختارة من اجمالي الناتج المحلي بعد تطبيق الأتمتة في النظام الضريبي)

من قبل الافراد وكذلك العمليات التي يقوم بها والتي تدفع قيمتها عن طريق الحسابات البنكية وبالطرق المختلفة مما ساعد النظام الضريبي على المضي قدماً بتحقيق معدلات ونسب اعلى في الايرادات الضريبية.

وبناءً على ماتقدم نلاحظ أن الدول النامية وخلال المدة ما بين (1997-2021) ومن المعطيات الواردة في الجدول رقم (1) والنتائج المستخرجة منها بالطرق الاحصائية المختلفة نجد أن بعض هذه الدول تم تطبيق الأتمتة في النظام الضريبي فيها مبكراً كالاردن وبعض الاخرى تم التطبيق فيها في منتصف أو قبل نهاية الفترة المحددة بسنوات قليلة كالسعودي والامارات العربية المتحدة أما في العراق نجد أن تطبيق الأتمتة تم في نهاية الفترة المحددة وبالتحديد في عام 2021 ولم يتم تطبيقه بشكل كامل لكن بعض القطاعات الضريبية تم تطبيق التكنولوجيا الحديثة فيها وجاء هذه الاستجابة باقرار من مجلس النواب العراقي في اواخر عام 2020 بأتمتة النظام الضريبي وخاصة الكمركية منها الى اواخر عام 2021 وعند ملاحظة المكاسب التي تم تحقيقها في هذه الدول رغم وصف البعض منها بالدول الربعية الا أنها استفادت من تطبيق الأتمتة في النظام الضريبي ومن خلال زيادة نسبة الايرادات الضريبية من اجمالي ناتجها المحلي ومنع حالات التهرب الضريبي فيها الى مستويات متدنية بالاضافة الى تفعيل هذا القطاعات التي يمكن من خلالها زيادة الايرادات الضريبية التي تمول الموازنة العام للدولة وتنوع ايراداتها في المستقبل وتحولها من الدول الربعية التي تعتمد على مصدر واحد للايرادات وهو النفط الى دول تكون قاعدة ايراتها متنوعة تعتمد على أنواع مختلفة من الايرادات من ضمنها الضرائب والتي تعتبر من المصادر المهمة في الكثير الدول المتقدمة والتي تمول الموازنة العامة للدولة وفي دول اخرى يعتبر من الايرادات المتدنية ولا يتم احتسابها بشكل دقيق وفعال بسبب تعرضها للكثير من المعوقات، ويمكن للعراق الاستفادة من تجارب هذه الدول النامية التي خاضت التجربة كالاردن مثلاً وحققت نسب عالية في متوسط نسبة الايرادات الضريبية من اجمال الناتج المحلي لديها والالتحاق بتجارب هذه الدول ولتحقيق ذلك لابد من التحول النوعي في البنوك التجارية في العراق وتحولها الى بنوك قائمة على التكنولوجيا الحديثة وتفعيل خدماتها في كافة المدن والمراكز التجارية الصغير والكبير لكي يتحقق تطبيق الأتمتة في النظام الضريبي العراقي حيث يشير الكثير من الباحثين في

جدول (1) نسبة الايرادات الضريبية في الموازنة العامة للدول النامية من اجمالي الناتج المحلي

ت	السنوات	الدول النامية		
		العراق	الامارات	السعودية
1	1997	0.299	0.992	1.254
2	1998	0.256	1.076	1.104
3	1999	0.389	1.122	1.509
4	2000	0.344	1.143	1.346
5	2001	0.335	0.801	1.651
6	2002	0.598	0.807	1.012
7	2003	0.567	0.989	1.345
8	2004	0.345	0.993	1.593
9	2005	0.683	1.056	1.721
10	2006	0.409	1.136	1.321
11	2007	0.456	1.592	1.013

24.690	1.982	1.721	0.981	2008	12
25.152	2.089	1.901	1.189	2009	13
25.530	2.530	1.821	1.521	2010	14
25.499	2.332	1.621	1.247	2011	15
25.608	2.538	1.534	1.934	2012	16
25.921	2.734	1.469	1.358	2013	17
25.687	2.771	1.823	0.915	2014	18
26.055	3.334	1.781	1.321	2015	19
26.123	3.905	1.831	2.078	2016	20
26.111	3.945	3.371	2.687	2017	21
26.999	8.597	3.469	1.984	2018	22
26.680	7.302	3.901	1.345	2019	23
25.482	8.599	3.921	1.722	2020	24
27.218	9.067	3.995	3.279	2021	25
22.140	3.064	1.835	1.130	الوسط الحسابي	
15.021	1.373	1.027	0.325	المتوسط (2001-1997)	
18.217	1.398	0.996	0.520	المتوسط (2006-2002)	
25.085	1.989	1.731	1.079	المتوسط (2011-2007)	
25.879	3.057	1.688	1.521	المتوسط (2016-2012)	
26.498	7.502	3.731	2.203	المتوسط (2021-2017)	
5.064	2.525	1.032	0.81	الانحراف المعياري	
27.218	9.067	3.995	3.279	أكبر نسبة	
14.773	1.012	0.801	0.256	أقل نسبة	
15.098	1.769	1.360	1.040	متوسط النسب قبل الأتمتة	
25.454	6.393	3.731	3.279	متوسط النسب بعد الأتمتة	

المصدر : من إعداد الباحث بالاعتماد على البيانات الواردة في الصندوق النقد الدولي (IMF) والبرمجة الاحصائية (SPSS).

2.1.4. وصف وتحليل نسبة الضرائب الكمركية من اجمالي

الايادات الضريبية في الدول النامية :

وتشمل الدول النامية على كل من (الامارات، السعودية، الاردن) بالإضافة الى العراق ونبدأ حسب التسلسل الوارد في الجدول رقم (2) بالعراق نجد أن متوسط ايرادات الضرائب الكمركية من اجمالي الضرائب للفترة ما بين (2021-1997) قد بلغ نسبة (14.495) من اجمالي الضرائب وبانحراف معياري قدره (8.021) وبلغ متوسط نسبة ايرادات الضرائب الكمركية للفترة ما بين (2001-1997) قد بلغ (7.244) من اجمالي الضرائب وهي نسبة قليلة عند مقارنتها مع متوسط النسبة الاجمالية وهي فترة ما قبل تطبيق الأتمتة بعدة سنوات، وبلغ متوسط ايرادات الضرائب الكمركية للفترة ما بين (2002-2006) نسبة (9.186) وبلغ متوسط ايرادات الضرائب الكمركية في الفترة ما بين (2011-2007) نسبة (10.675) ، أما متوسط ايرادات الضرائب الكمركية في الفترة ما بين (2016-2012) قد بلغ نسبة (16.894) من اجمالي الضرائب وعند مقارنة هذه النسبة مع الفترات السابقة نلاحظ أنها تجاوزتها ومتوسط الفترة الاجمالية، وبلغ متوسط ايرادات الضرائب الكمركية للفترة ما بين (2021-2017) نسبة (20.075) من اجمالي الضرائب نلاحظ أن هذه النسبة ارتفعت عن كل الفترات السابقة وخلال مدة الدراسة وعن متوسط الفترة الاجمالية وأن اكبر نسبة لايادات الضرائب الكمركية تم تسجيلها في عام 2021 حيث بلغت نسبتها (21.567) وأن أقل نسبة لايادات

الضرائب الكمركية تم تسجيلها في عام 1999 حيث بلغ نسبة (6.460) من اجمالي الضرائب ، وبلغ متوسط ايرادات الضرائب الكمركية قبل تطبيق الأتمتة نسبة (12.450) من اجمالي الضرائب، في حين بلغ متوسط ايرادات الضرائب الكمركية بعد تطبيق الأتمتة نسبة (21.567) ونلاحظ أن النسبة قد تضاعف عن نسبة ما قبل تطبيق الأتمتة ويدل على مدى تأثير الأتمتة في النظام الضريبي. ويتبين مما سبق التأثير الواضح للأتمتة في تعزيز وزيادة الايرادات الضريبية وعند تفعيل هذا القطاع والسيطرة التامة عليه سوف يؤدي الى منع حالات الاحتيال والتهرب الضريبي، ولكن على الرغم من وفرة ايرادات الضرائب الكمركية ورسوم الاستيراد الاخرى الا أن القليل من هذه الايرادات تسجل في الموازنة العامة للدولة كإيراد من هذا القطاع بسبب الفساد الاداري والمالي وسيطرة الاحزاب المتنوعة على هذه المنافذ الحدودية وعدم تنظيم وترتيب هذه الايرادات وعدم ربطها بأنظمة الكترونية ادى الى تقليلها على الرغم من وفرتها في الواقع، ويرى الباحث بن ربط هذه المنافذ الحدودية بنظام الكتروني فعال وأتمتة كافة المعاملات التي تجري في هذه المنافذ سيؤدي الى تقليل حالات الفساد والتهرب الضريبي وبذلك سيزيد الايرادات الضريبية من هذا القطاع والمتعلقة بايرادات الضرائب الكمركية.

وتشير معطيات الجدول حول الامارات العربية المتحدة الى أن متوسط نسبة ايرادات الضرائب الكمركية من اجمالي الضرائب للفترة ما بين (2021-1997) بلغ (12.373) من

نجد أن الأتمتة تم تطبيقها في هذه الفترة وبالتحديد في عام 2015 ويدل على دور الأتمتة في زيادة الإيرادات الضريبية وتعزيز النظام الضريبي، أما متوسط نسبة إيرادات الضرائب الكمركية في الفترة ما بين (2017-2021) فقد بلغ نسبة (31.598) وهذا يؤكد على الدور الذي حققه الأتمتة في النظام الضريبي حيث تشير النتائج المتحصل عليها الى تحقيق اضعاف النسب السابقة خاصة عند مقارنتها مع فترات ما قبل تطبيق الأتمتة ويشير الى التأثير الواضح الذي حققه التكنولوجيا الحديثة في النظام الضريبي وكذلك الدور الذي حققه البنوك التجارية في السعودية حيث قدمت مجموعة من الخدمات الالكترونية التي ساعدت الجهات المعنية وخاصة الضريبية منها في معرفة المبالغ الخاضعة للضريبة وساعدت على التقليل من حالات التهرب الضريبي، وأن اكبر نسبة تم تحقيقها لايرادات الضرائب الكمركية كان في عام 2019 حيث بلغت نسبة (32.762) من اجمالي الضرائب كما موضح ضمن البيانات والنتائج الواردة ضمن الجدول رقم (5) وهذه القيمة تحقيقها بعد عدة سنوات من تطبيق الأتمتة في النظام الضريبي، أما اقل نسبة لايرادات الضرائب الكمركية فقد تم تسجيلها في عام 1997 وبنسبة بلغت (12.342) وقبل تطبيق الأتمتة بعدة سنوات. وبلغ متوسط نسبة إيرادات الضرائب الكمركية قبل تطبيق الأتمتة في النظام الضريبي نسبة (17.769) من اجمالي الضرائب، في حين بلغ متوسط نسبة إيرادات الضرائب الكمركية بعد تطبيق الأتمتة نسبة (31.272) وعند مقارنة النسبتين ما قبل تطبيق الأتمتة وبعدها نصل نتيجة مفادها ان للانظمة الالكترونية في النظام الضريبي دور فعال في جباية الايرادات الضريبية في السعودية وخاصة القطاع الكمركي ورسوم الاستيراد الاخرى وادى الى تقليل حالات التهرب الضريبي فيها.

وعند احتساب إيرادات الضرائب الكمركية من اجمالي الضرائب في الاردن حيث بلغ متوسط نسبة إيرادات الضرائب الكمركية ورسوم الاستيراد الاخرى للفترة ما بين (1997-2021) نسبة (24.997) من اجمالي الضرائب وبانحراف معياري قدره (2.344) وبلغ متوسط نسبة إيرادات الضرائب الكمركية للفترة ما بين (1997-2001) نسبة (22.047) من اجمالي الضرائب حيث لم تصل الى متوسط الفترة الكلية، أما متوسط نسبة إيرادات الضرائب الكمركية للفترة ما بين (2002-2006) بلغ نسبة (23.946) من اجمالي الضرائب ونلاحظ أنها تجاوزت متوسط نسبة الفترة السابقة ولكنها لم تصل الى متوسط نسبة الفترة الكلية، أما في الفترة ما بين (2007-2011) فقد بلغ متوسط نسبة إيرادات الضرائب الكمركية الاخرى (25.769) من اجمالي الضرائب ونجد أنها تجاوزت نسبة متوسط الفترة السابقة ولكنها لم تصل أيضاً متوسط نسبة الفترة الكلية، في حين بلغ متوسط نسبة إيرادات الضرائب الكمركية للفترة ما بين (2012-2016) نسبة (25.830) من اجمالي الضرائب ونلاحظ أن هناك تغير بسيط عن متوسط نسبة الفترة السابقة ولم تصل الى متوسط نسبة الفترة الكلية وكل الفترات السابقة ، أما الفترة ما بين (2017-2021) فقد بلغ متوسط نسبة إيرادات الضرائب الكمركية (27.392) من اجمالي الضرائب، وبلغ اكبر نسبة لايرادات الضرائب الكمركية من اجمالي الضرائب نسبة (29.021) في عام 2021 ، أما اقل نسبة لايرادات الضرائب الكمركية من تم تسجيلها في عام 1998 وبنسبة (21.214) اجمالي الضرائب ، وبلغ متوسط نسبة إيرادات الضرائب الكمركية قبل تطبيق الأتمتة (24.829) من اجمالي الضرائب، في حين أن متوسط نسبة

اجمالي الضرائب في هذه الفترة وبانحراف معياري قدره (2.993) وبلغ متوسط نسبة إيرادات الضرائب الكمركية للفترة ما بين (1997-2001) نسبة (10.440) من اجمالي الضرائب وهذه النسبة هي أقل عند مقارنتها مع متوسط نسبة إيرادات الضرائب الكمركية للفترة كلها، أما متوسط نسبة إيرادات الضرائب الكمركية للفترة ما بين (2002-2006) بلغ نسبة (11.098) حيث ارتفع عن متوسط نسبة الفترة السابقة وعن متوسط نسبة إيرادات الضرائب الكمركية للفترة الاجمالية، في حين بلغ متوسط نسبة إيرادات الضرائب الكمركية للفترة ما بين (2007-2011) نسبة (11.201) وعند مقارنة هذه النسبة مع متوسط إيرادات الضرائب الكمركية نلاحظ أنها تجاوزتها قليلاً عن الفترات السابقة وبلغ متوسط إيرادات الضرائب الكمركية (2012-2016) نسبة (11.339) من اجمالي الضرائب، أما الفترة ما بين (2017-2021) فقد بلغ متوسط إيرادات الضرائب الكمركية نسبة (17.789) من اجمالي الضرائب حيث تزايد عن الفترات السابقة كلها وعن متوسط إيرادات الضرائب الكمركية للفترة الاجمالية ونلاحظ تحسن إيرادات الضرائب الكمركية بسبب ادخال الأتمتة في عام 2017 مما أدى الى زيادة نسبتها اضعاف الفترات السابقة، وبلغ متوسط نسبة إيرادات الضرائب الكمركية قبل الأتمتة (11.019) من اجمالي الضرائب، في حين بلغ متوسط نسبة إيرادات الضرائب الكمركية بعد تطبيق الأتمتة (17.789) من اجمالي الضرائب وهذه النتائج تشير الى أن تطبيق الأتمتة في النظام الضريبي في الامارات العربية المتحدة أدى الى زيادة إيرادات الضرائب الكمركية من هذا القطاع، وبلغ اكبر نسبة لايرادات الضرائب الكمركية في عام 2021 بنسبة (21.239) وبعد تطبيق الأتمتة في النظام الضريبي بعدة سنوات، أما أقل نسبة تم تسجيلها ضمن البيانات فقد كان في عام 2000 وبنسبة (10.042) من اجمالي الضرائب وقبل تطبيق الأتمتة في النظام الضريبي، والامارات العربية المتحدة من الدول النامية المتطورة بفضل الاسواق المتوفرة لديها والنظام البنكي المبني على التكنولوجيا الحديثة التي يمكن من خلالها السيطرة على القطاعات المختلفة داخل الدولة وهذه الاجراءات ساهم كثيراً على تعزيز وكفاءة النظام.

يشير معطيات الجدول حول السعودية الى أن متوسط نسبة إيرادات الضرائب الكمركية من اجمالي الضرائب للفترة ما بين (1997-2021) بلغ نسبة (21.550) من اجمالي الضرائب وبانحراف معياري قدره (7.467) وبلغ متوسط نسبة إيرادات الضرائب الكمركية للفترة ما بين (1997-2001) نسبة (12.969) من اجمالي الضرائب وهذه النسبة هي أقل بكثير من متوسط نسبة اجمالي الفترة، أما الفترة ما بين (2002-2006) فقد بلغ متوسط متوسط إيرادات الضرائب الكمركية فيها نسبة (15.247) من اجمالي الضرائب نلاحظ أنها تجاوزت متوسط النسبة في الفترة السابقة ولكنها لم تصل الى النسبة الاجمالية وهذا يبين أن السعودية لم تتخذ الاجراءات اللازمة بهذا الصدد وخاصة في مجال ادخال التكنولوجيا الحديثة، وبلغ متوسط نسبة إيرادات الضرائب الكمركية في الفترة ما بين (2007-2011) نسبة (21.087) من اجمالي الضرائب ونجد انها ارتفعت عن متوسط النسبة في الفترة السابقة واقتربت من متوسط النسبة للفترة الكلية، أما متوسط نسبة إيرادات الضرائب الكمركية للفترة بين (2012-2016) فقد بلغ نسبة (26.847) ونجد أن نسبة الايرادات الضريبية قد تجاوزت متوسط النسبة في الفترات السابقة والفترة الاجمالية وبنسبة مرتفعة وعند ملاحظة الجدول

ايرادات الضرائب الكمركية الاخرى بعد تطبيق الأتمتة بلغ نسبة (29.021) من اجمالي الضرائب. والنظام الضريبي وبذلك تحققت الفرضية الاولى ويتم قبولها والتي تنص على (تزداد نسبة الضرائب الكمركية من اجمالي الايرادات الضريبية بعد تطبيق الأتمتة في النظام الضريبي). ومن النتائج المتحصل عليها نرى أن نسبة الضرائب الكمركية من اجمالي الايرادات الضريبية قد ازادت بعد تطبيق الأتمتة في

الجدول (2) نسبة الضرائب الكمركية من اجمالي الايرادات الضريبية

ت	السنوات	الدول النامية		
		العراق	الامارات	السعودية
1	1997	7.9092	10.073	12.342
2	1998	7.5339	10.088	12.754
3	1999	6.4601	10.094	13.876
4	2000	7.3101	10.042	12.892
5	2001	7.0062	11.902	12.982
6	2002	8.9543	10.938	13.239
7	2003	8.1458	10.957	13.167
8	2004	8.5423	11.994	14.873
9	2005	10.107	10.724	15.980
10	2006	10.178	10.876	18.978
11	2007	10.386	11.735	19.762
12	2008	10.217	10.872	16.982
13	2009	10.42	12.145	19.929
14	2010	10.311	10.124	24.298
15	2011	12.041	11.127	24.462
16	2012	13.991	11.097	25.496
17	2013	15.905	10.095	22.992
18	2014	15.712	11.075	24.834
19	2015	18.507	11.635	29.371
20	2016	20.356	12.792	31.544
21	2017	18.390	15.145	32.017
22	2018	20.791	17.348	32.125
23	2019	20.566	17.872	32.762
24	2020	19.061	17.343	28.762
25	2021	21.567	21.239	32.326
		12.815	12.373	21.550
	المتوسط الحسابي			
	المتوسط (2001-1997)	7.244	10.440	12.969
	المتوسط (2006-2002)	9.186	11.098	15.247
	المتوسط (2011-2007)	10.675	11.201	21.087
	المتوسط (2016-2012)	16.894	11.339	26.847
	المتوسط (2021-2017)	20.075	17.789	31.598
	الاتحراف المعياري	8.021	2.993	7.467
	أكبر نسبة	21.567	21.239	32.762
	أقل نسبة	6.460	10.042	12.342
	متوسط النسب قبل الأتمتة	12.450	11.019	17.769
	متوسط النسب بعد الأتمتة	21.567	17.789	31.272

لمصدر : من إعداد الباحث بالاعتماد على البيانات الواردة في الصندوق النقد الدولي (IMF) والبرمجة الاحصائية (SPSS).

الى العراق لمعرفة مدى اثر أتمتة النظام الضريبي في تمويل الموازنة العامة لهذه الدول وسوف نقوم باختبار استقرارية البيانات في (Panel Data) عن طريق برنامج (Eviews 12) وحسب اختبار كل من (Levin, Lin & Chu t) واختبار (Im, Pesaran and Shin W-stat) قبل تطبيق الأتمتة في هذه المجموعة وبعد تطبيق الأتمتة وكما يلي:

أ. اختبار استقرارية البيانات في مجموعة الدول النامية قبل تطبيق الأتمتة في النظام الضريبي:

حيث يشير معطيات الجدول رقم (3) الى اختبار استقرارية البيانات في مجموعة الدول النامية قبل تطبيق الأتمتة في النظام الضريبي ونلاحظ أن نسبة الايرادات الضريبية في الموازنة العامة للدول من اجمالي الناتج المحلي حسب اختبار كل من (Levin, Lin & Chu t) واختبار (Im, Pesaran and Shin W-stat) فإن النسب غير مستقرة عند المستوى ولكنها مستقرة عند مستوى الفرق الاول المعنوية، أما قيمة المتغير المستقل (X1) والذي يشير الى نسبة ايرادات الضرائب الكمركية ورسوم الاستيراد الأخرى من إجمالي الايرادات الضريبية فإنه مستقر حسب اختبار (Levin, Lin & Chu t) عند المستوى وكذلك الفرق الاول لكنه حسب اختبار (Im, Pesaran and Shin W-stat) غير مستقر عند المستوى ولكن مستقر عند مستوى الفرق الاول.

2.4. قياس أثر أتمتة النظام الضريبي الكمركي في زيادة نسبة الايرادات الضريبية في تمويل الموازنة العامة من اجمالي الناتج المحلي للدول المختارة:

سنقوم في هذه الفقرة بقياس أثر أتمتة النظام الضريبي الكمركي في زيادة نسبة الايرادات الضريبية في تمويل الموازنة العامة من اجمالي الناتج المحلي للدول المختارة ما قبل تطبيق الأتمتة وبعدها وحسب تقنية (Penel Data Model) باستخدام برنامج (Eviews12) ومخرجاته في مجموعة الدول النامية للتأكد من صحة الفرضية الثانية ولكن قبل البدء بهذا الاختبار يجب تعريف كل المتغير التابع والمستقل وكالاتي:

● المتغير التابع (Y) : نسبة الايرادات الضريبية في الموازنة العامة للدول من اجمالي الناتج المحلي : وتتمثل في نسبة الايرادات الضريبية في الموانة العامة للدول المختارة من اجمال الناتج المحلي.

● المتغير المستقل (X1) : نسبة ايرادات الضرائب الكمركية من إجمالي الايرادات الضريبية : وتتمثل في نسبة ايرادات الضرائب الكمركية من اجمالي الايرادات الضريبية في الموازنة العامة للدول المختارة.

أولاً: اختبار استقرارية البيانات (اختبار جذر الوحدة) (Unit Root test)

1. اختبار استقرارية البيانات في مجموعة الدول النامية:

حيث تشمل الدول النامية التي تم اختارهم للدراسة الحالية على كل من (الامارات العربية المتحدة، السعودية، الاردن) بالاضافة

جدول (3) اختبار استقرارية البيانات في مجموعة الدول النامية قبل تطبيق الأتمتة في النظام الضريبي

Im, Pesaran and Shin W-stat	Levin, Lin & Chu t	Individual intercept and trends	اختبار جذر الوحدة Panel unit root test	المتغيرات Variables
0.85706 0.8043*	0.02981 0.5119*	t-Statistic Prob.	عند المستوى (At Level)	Y
-1.28492 0.0994**	-0.95815 0.1690**	t-Statistic Prob.	الفرق الاول (At First Difference)	
0.15733 0.5625*	-0.77692 0.2186**	t-Statistic Prob.	عند المستوى (At Level)	X1
-4.34171 0.0000**	-5.82509 0.0000**	t-Statistic Prob.	الفرق الاول (At First Difference)	

المصدر : من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات (Eviews 12). * غير مستقر ** مستقر

(Shin W-stat) فإن النسب غير مستقرة عند المستوى ولكنها مستقرة عند مستوى الفرق الاول. اما قيمة المتغير (X1) المستقل والذي يشير الى تشير الى نسبة ايرادات الضرائب الكمركية ورسوم الاستيراد الأخرى من إجمالي الايرادات الضريبية فإنه مستقر حسب اختبار (Levin, Lin & Chu t) واختبار (Im, Pesaran and Shin W-stat) عند المستوى والفرق الاول ايضاً

ب. اختبار استقرارية البيانات في مجموعة الدول النامية بعد تطبيق الأتمتة في النظام الضريبي:

ويشير معطيات الجدول رقم (4) الى اختبار استقرارية البيانات في مجموعة الدول النامية بعد تطبيق الأتمتة في النظام الضريبي ونلاحظ أن الى نسبة الايرادات الضريبية في الموازنة العامة للدول من اجمالي الناتج المحلي حسب اختبار (Levin, Lin & Chu t) فإن النسب مستقرة عند المستوى ومستوى الفرق الاول المعنوية 5% أما حسب اختبار (Im, Pesaran and

جدول (4) اختبار استقرارية البيانات في مجموعة الدول النامية بعد تطبيق الأتمتة في النظام الضريبي

Im, Pesaran and Shin W-stat	Levin, Lin & Chu t	Individual intercept and trends	اختبار جذر الوحدة Panel unit root test	المتغيرات Variables
0.13573 0.5540*	-0.62638 0.2655**	t-Statistic Prob.	عند المستوى (At Level)	Y
-3.28613 0.0005**	-0.87003 0.1921**	t-Statistic Prob.	الفرق الاول (At First Difference)	
-0.11716 0.4534**	-1.76372 0.0389**	t-Statistic Prob.	عند المستوى (At Level)	X1
-2.80175 0.0025**	-3.05176 0.0011**	t-Statistic Prob.	الفرق الاول (At First Difference)	

المصدر : من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات (Eviews 12). * غير مستقر ** مستقر

المتغير التابع (Y) والذي يمثل نسبة الإيرادات الضريبية في الموازنة العامة للدول من إجمالي الناتج المحلي والمتغير والمستقل (X1) الذي يمثل نسبة إيرادات الضرائب الكمركية ورسوم الاستيراد الأخرى من إجمالي الإيرادات الضريبية وبنسبة ارتباط (0.470987) وبدلالة قيمة (T) المحسوبة (4.402771) وبعبارة أخرى أن 47% تقريباً أن إيرادات الضرائب الكمركية ورسوم الاستيراد الأخرى من إجمالي الإيرادات الضريبية هي التي تؤثر في نسبة الإيرادات الضريبية في الموازنة العامة للدول من إجمالي الناتج المحلي قبل تطبيق الأتمتة في النظام الضريبي في مجموعة الدول النامية.

2. اختبار الارتباط بين متغيرات البحث (Corolation) في هذه الفقرة سوف نقوم باختبار الارتباط بين متغيرات الدراسة في مجموعة الدول النامية قبل تطبيق الأتمتة في النظام الضريبي وبعد تطبيقه لمعرفة ارتباط نسبة ارتباط المتغير المستقل بالمتغير التابع وكالاتي:
أ. اختبار الارتباط بين متغيرات الدراسة في الدول النامية قبل تطبيق الأتمتة في النظام الضريبي:
حيث يشير معطيات الجدول (5) الى اختبار الارتباط بين متغيرات البحث في الدول النامية قبل تطبيق الأتمتة في النظام الضريبي والذي يمول الإيرادات الضريبية في الموازنة العامة للدول المختارة حيث نلاحظ أن هناك علاقة ارتباط معنوية بين

جدول (5) اختبار الارتباط بين متغيرات الدراسة في الدول النامية قبل تطبيق الأتمتة في النظام الضريبي

Covariance Analysis: Ordinary			
Date: 05/28/23 Time: 10:50			
Sample: 1997 2004			
Included observations: 70			
Correlation			
t-Statistic			
		Y	X1
Y	Correlation	1.000000	
	t-Statistic	-----	
X1	Correlation	0.470987	1.000000
	t-Statistic	4.402771	-----

المصدر : الجدول من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات (Eviews 12).

ورسوم الاستيراد الأخرى من إجمالي الإيرادات الضريبية بعد تطبيق الأتمتة وبنسبة ارتباط (0.597744) وبدلالة قيمة (T) المحسوبة (2.293923) وبعبارة أخرى أن 60% تقريباً أن إيرادات الضرائب الكمركية ورسوم الاستيراد الأخرى من إجمالي الإيرادات الضريبية هي التي تؤثر في نسبة الإيرادات الضريبية في الموازنة العامة للدول من إجمالي الناتج المحلي بعد تطبيق الأتمتة في النظام الضريبي في مجموعة الدول النامية ونلاحظ أنها زادت بنسبة 13% بعد تطبيق الأتمتة في هذه المجموعة.

ب. اختبار الارتباط بين متغيرات الدراسة في الدول النامية بعد تطبيق الأتمتة في النظام الضريبي
حيث يشير معطيات الجدول (6) الى اختبار الارتباط بين متغيرات الدراسة في الدول النامية بعد تطبيق الأتمتة في النظام الضريبي والذي يمول الإيرادات الضريبية في الموازنة العامة للدول المختارة ونلاحظ أن هناك علاقة ارتباط معنوية بين المتغير التابع (Y) والذي يمثل نسبة الإيرادات الضريبية في الموازنة العامة للدول من إجمالي الناتج المحلي والمتغير والمستقل (X1) الذي يمثل نسبة إيرادات الضرائب الكمركية

جدول (6) اختبار الارتباط بين متغيرات الدراسة في الدول النامية بعد تطبيق الأتمتة في النظام الضريبي

Covariance Analysis: Ordinary

Date: 05/28/23 Time: 11:04

Sample: 2021 2021

Included observations: 30

Correlation

t-Statistic

		Y	X1
Y	Correlation	1.000000	
	t-Statistic	-----	
X1	Correlation	0.597744	1.000000
	t-Statistic	2.293923	-----

المصدر : الجدول من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات (Eviews 12).

الضريبية وبذلك تحقق الفرضية الثالثة ويتم قبولها والتي تنص على وجود علاقة ارتباط معنوية ذات دلالة احصائية لأتمتة النظام الضريبي الكمركي وزيادة نسبة الإيرادات الضريبية في الموازنة العامة للدول المختارة من إجمالي الناتج المحلي.

الأتمتة مباشرة لاحظنا تغير النسبة ومتوسط النسب في الفترات التي تم فيها تطبيق الأتمتة في النظام الضريبي.

2. هناك علاقة ارتباط معنوية ذات دلالة احصائية بين الإيرادات الضريبية في الموازنة العامة للدول من إجمالي الناتج المحلي والمتغير ونسبة إيرادات الضرائب الكمركية ورسوم الاستيراد الأخرى من إجمالي الإيرادات الضريبية .

3. يعتبر العراق من اقل الدول في مجموعتها والمجموعات الأخرى من حيث نسبة الإيرادات الضريبية من إجمالي الناتج المحلي وذلك لعدم التوجه

الكمركية منها وعدم وجود السيادة الكاملة في العراق ادى الى ضياع هذه الإيرادات التي تمول الموازنة العامة للدولة.

7. أن المعوقات التي تعيق عملية أتمتة النظام الضريبي خاصة بعد عام 2004 هو ظهور عدد كبير من الاحزاب والكتل الساية داخل العراق والتدخل الدولي في القرارات الادارية التي لها الاثر المباشر، ويمكن السيطرة على هذه المعوقات من خلال التصدي لهذه القوى الخارجية والسيطرة على النظام الاداري داخل الدولة واصدار التعليمات والقوانين الرادعة لمن يقومون بمخالفتها ونشر الثقافة المالية بين افراد المجتمع والتقليل من دور الاحزاب في تدخلها للشؤون المالية للدولة وتوكيل الجامعات والباحثين في هذا المجال بالعمل على جلب الوسائل التي تساعد على تطوير هذه القطاعات بالاساليب والبحوث العلمية كالدول وجلب أفكار واساليب الدول المتقدمة التي خاضت هذه التجارب في مجال التحول الالكتروني في النظام الضريبي.

8. يعتبر الإيرادات الضريبية من الادوات المميزة للتأثير على النشاط الاقتصادي وزيادة الناتج المحلي الاجمالي.

2.5. التوصيات:

بالاستناد على استنتاجات البحث يوصي الباحثان مايلي:

1. الاستفادة من تجارب الدول خاضت تجربة أتمتة النظام الضريبي والتي ادى الى زيادة نسبتها من إجمالي الناتج المحلي من خلال المتابعة من قبل الباحثين والمعنيين في هذا المجال والتعرف على الاجهزة المتطورة التي تم ادخالها في النظام

ومن ملاحظة الجدولين السابقين لاختبار الارتباط بين متغيرات البحث نرى الارتباط بين متغيرات البحث التابع (Y) الإيرادات الضريبية في الموازنة العامة للدول من إجمالي الناتج المحلي والمتغير والمستقل (X1) الذي يمثل نسبة إيرادات الضرائب الكمركية ورسوم الاستيراد الأخرى من إجمالي الإيرادات

5. الاستنتاجات والتوصيات**1.5. الاستنتاجات:**

على ضوء الفرضية التي تم صياغتها تم التوصل الى مجموعة من الاستنتاجات وعلى ضوءها تم تقديم عدد من التوصيات:

1. توصل البحث الى أن للأتمتة دور هام في تعزيز نسبة الإيرادات الضريبية من إجمالي الناتج المحلي في الدول النامية وقد تبين ذلك من خلال النسب الموجودة في الجدول بعد تطبيق

4. نحو أتمتة النظام الضريبي الا في نهاية عام 2021 في القليل من القطاعات والتي لاحظنا تحسن نسبتها في نفس العام الذي تم فيه تطبيق الأتمتة.

5. لتحقيق النجاح في عملية التحول الالكتروني في النظام الضريبي فيجب أن يتوفر المكونات السالفة الذكر في النظام المالي بأكمله لكي يتواصل جميع المؤسسات المعنية في الدولة لتبادل المعلومات مع بعضها البعض وكل هذه المكونات من الكودار البشرية المؤهلة والاجهزة الحاسوبية وبرامجها وخرزنها ونظام اتصالاتي متطور يعمل بشكل منظم للوصول الى الغاية التي يراها الدولة من التحول الالكتروني وأن غياب احد هذه المكونات سيؤثر سلباً على هذه العملية. ويضيف الباحث بأنه علاوة على جميع المكونات المشار اليها فإنه يتوجب على الحكومة الأخذ بنظر الاعتبار الطبقات المختلفة داخل الدولة والمبادرة من السلطة العليا وتطبيق الأتمتة في كافة الدوائر الحكومية لكي يكون هناك ترابط بين جميع المؤسسات سواء الحكومية أو الاهلية من اجل الوصول الى البيانات بأسرع وقت وبأقل التكاليف والجهود الممكنة والأهم من كل هذه هو تواصل هذه المؤسسات مع بعضها حيث يعتبر من العناصر المهمة والاساسية عند التحول الى النظام الالكتروني.

6. أن تطبيق الأتمتة في النظام الضريبي العراقي في بداية مراحلها ولم يطبق بالكامل في جميع القطاعات المعنية بسبب سيطرة الاحزاب السياسية على الكثير من هذه القطاعات وخاصة

5. صندوق النقد الدولي، (2021). بيانات وتقارير صندوق النقد الدولي المفتوحة <https://data.albankaldawli.org>
 6. عبدالعزيز، غريب محمد محمد. (2022). دور جودة المعلومات المحاسبية في الحد من الآثار السلبية للتجنب أو التهرب الضريبي في مصر. المجلة العلمية للدراسات والبحوث المالية والتجارية. كلية التجارة . جامعة دمياط. المجلد (3). العدد (1). 447-411. <https://cfj.journals.ekb.eg>
 7. عبود، فيصل سرحان. (2020). دور بيئة النظام الضريبي في إدارة أزمة الحصيلة الضريبية بحث تطبيقي في الهيئة العامة للضرائب في العراق. مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية. المجلد (16) العدد (خاص).
 8. الوقائع العراقية. (2021). الجريدة الرسمية لجمهورية العراق، العدد (4641) <https://moj.gov.iq/uploaded/4641.pdf>
 9. نويرة، اسماعيل محمد عبدالله. (2021). أثر رقمنة النظام الضريبي على أداء الرقابة الجبائية بالمغرب. مجلة تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. المجلد (2). العدد (1).
- ب. الكتب**
1. الحسناوي، كريم مهدي. (2016). مبادئ علم الاقتصاد. ط1. مطبعة جامعة بغداد. العراق.
 2. حشيش، عادل احمد. (1992). اساسيات المالية العامة: مدخل لدراسة اصول الفن المالي للاقتصاد العام . دار النهضة العربية. بيروت. لبنان.
 3. الزبيدي، عبدالباسط علي جاسم. (2014). الموازنة العامة للدولة والرقابة على تنفيذها. ط1. دار حامد للنشر والتوزيع. عمان. الاردن.
 4. السويسي، فاطمة. (2005). المالية العامة :موازنة- ضرائب. المؤسسة الحديثة للكتاب، طرابلس، لبنان.
 5. الشعراوي، عايد فضل. (2007). السياسة المالية في دولة الخلافة. ط1. دار البشائر الإسلامية. بيروت لبنان.
 6. العبادي، عبدالناصر. (2000). مبادئ الاقتصاد الكلي. دار الصفاء للنشر والتوزيع. عمان. الاردن.
 7. عبدالله، عبدالغني بسويوني. (2016). اصول علم الادارة . ط1. دار المعارف للنشر. الاسكندرية. القاهرة.
 8. العبيدي، سعيد علي. (2011). اقتصاديات المالية العامة. ط 1. دار دجلة. عمان. الأردن.
 9. العلي ، عادل فليح (2007). المالية العامة والقانون المالي والضريبي. ط 1. دار حامد للنشر والتوزيع. عمان. الاردن.
 10. غنيم، احمد محمد. (2014). الادارة الالكترونية آفاق الحاضر وتطلعات المستقبل. دار المنصورة. القاهرة. مصر.
 11. قريصة، صبحي. (2010). اقتصاديات النقود والبنوك. الدار الجامعية للنشر. بيروت. لبنان.
 12. اللوزي، سليمان، ومرار الفيصل ، والعكشة وائل. (1998). "إدارة الموازنات العامة بين النظرية والتطبيق " . ط1. دار المسيرة. عمان. الأردن.
 13. مراد، ناصر. (2003). فعالية النظام الضريبي بين النظرية والتطبيق. دار النهضة للنشر والتوزيع. الجزائر.
 14. نور، عبدالناصر. عدس، نائل حسن. الشريف، عليان. (2018) . الضرائب ومحاسبتها . ط2 . دار المسيرة للنشر والطباعة والتوزيع . عمان . الاردن.
 15. الوادي، محمود حسين. العيساوي، كاظم جاسم. (2007). الاقتصاد الكلي تحليلي نظري وتطبيقي. دار المسيرة للنشر والتوزيع. عمان. الاردن.

ثانياً: المصادر الأجنبية

A- Articles, Journals and periodicals

- Alameri, Thamer. Mohammed N. Hammood. Jawad K. Mezaal & Bilal Eneizan. (2022). E-PAYMENT MODEL FOR THE IRAQI PUBLIC SECTOR: A PASSPORT ISSUANCE E-SYSTEM. Journal of Engineering Science and Technology. Vol 17(1). http://jestec.taylors.edu.my/Vol%2017%20Issue%201%20February%202022/17_1_31.pdf
- Hoxhaj, Meleq & Erjus Kamolli. (2022). Factors Influencing Tax Evasion of Businesses: The Case

- الضريبي ونقل تجربتهم الى العراق والاستفادة منها في زيادة وتنوع الإيرادات العامة التي تمول الموازنة العامة للدولة.
2. ارسال فريق من المتخصصين في الدوائر المختصة بجباية الضرائب الى الدول التي خاضت تجربة أتمتة النظام الضريبي للاستفادة من تجاربهم في مجال أتمتة النظام الضريبي.
3. توسيع القاعدة الضريبية من خلال ادخال جميع القطاعات الغير متضمنة في الانظمة التقليدية والتي يستفاد منه في حالة أتمتة النظام الضريبي والعمل على تخفيض تكاليف الجباية الضريبية.
4. تحويل النظام البنكي في العراق الى النظام البنكي الالكتروني وتقديم الخدمات الالكترونية الى الجمهور والتي يمكن من خلاله السيطرة على النظام الضريبي من خلال معرفة المبالغ الخاضعة للضريبة.
5. البدء التدريجي لأتمتة الضرائب الكمركية او لاً باعتبارها من الإيرادات الوفيرة والتي يتسرب منها مبالغ كبيرة ويتم فيها عمليات التهرب الضريبي أكثر من القطاعات الأخرى.
6. أن من أهم اسباب التهرب الضريبي هو اعتماد الوسائل التقليدية في جباية الضرائب وعدم التحول نحو أتمتة النظام الضريبي حيث يشير الكثير من الدراسات في مجال التهرب الضريبي بأن أحد الاسباب الرئيسية التي تؤدي الى التهرب الضريبي هي عدم أتمتة النظام الضريبي وعدم تحولها الى نظام الكتروني ونرى ذلك كثيراً في الدول النامية حيث مازال النظام الضريبي في هذه الدول نظام تقليدي لذا من الضروري التحول نحو أتمتة النظام الضريبي محاولة لمنع التهرب الضريبي ومنفذاً آخر لايرادات الدولة.
7. اصلاح النظام الضريبي العراقي وإعادة هيكته من الجوانب الادارية والقانونية ومكافحة الفساد المالي والاداري في مختلف المؤسسات الضريبية وخاصة المنافذ الحدودية باعتبار الضرائب الكمركية تساهم بنسبة كبيرة في الإيرادات الضريبية. واجراء المزيد من الدراسات حول أتمتة الأنظمة المالية في بيئات وازمنة مختلفة لمعرفة أهمية الأتمتة في جميع القطاعات داخل الدولة.

المصادر

أولاً: المصادر باللغة العربية:

أ. المجلات والدوريات:

1. احمد، داليا محمد اسماعيل. الطيب محمد الطيب. عبدالعظيم سليمان المهل. (2014). اثر السياسة الضريبية على الناتج المحلي الاجمالي. مجلة العلوم الاقتصادية. المجلد 15 (2). <http://journals.sustech.edu/>
2. أيوب ، اوس فخري. أحمد ، عبدالرحمن محمد. (2021). اثر تطور وسائل الدفع الالكتروني على الناتج المحلي الاجمالي. مجلة الشرق الاوسط للعلوم الانسانية والثقافية. المجلد (1) العدد (5) . ص 132-143.
3. شاهين، عبدالحميد أحمد & المرشد، مرشد ابراهيم محمد ابراهيم. (2022). أثر التحول الرقمي على تطوير النظم الضريبي. المجلة العلمية للدراسات والبحوث المالية والإدارية. المجلد 13(2). ص 1514-1499. https://masf.journals.ekb.eg/article_240585.html
4. خليل، شذى. (2021). النظام الضريبي في العراق.. مليارات ضحية الفساد والفضوى. مركز الروابط للبحوث والدراسات الاستراتيجية. العدد يوليو 2021. <https://rawabetcenter.com/archives/131186>

- <http://eprints.gouni.edu.ng/id/eprint/3577>
- Correa, Juan C. Silvana Dakduk. David van der Woude. Marithza Sandoval Escobar & Rafael Lopez-Llamas. (2022). Low-income consumers' disposition to use automated banking services. *Journal of Cogent Business & Management*. Vol 9(1).
<https://doi.org/10.1080/23311975.2022.2071099>
- Fields, Desiree. (2022). Automated landlord: Digital technologies and post-crisis financial accumulation. *Journal of Economy and Space*. Vol 54(1). P 160-1181. <https://doi.org/10.1177/0308518X19846514>
- Gotthardt ,Max, Dan Koivulaakso, Okyanus Paksoy, Cornelius Saramo, Minna Martikainen, Othmar Lehner. (2020). Current State and Challenges in the Implementation of Smart Robotic Process Automation in Accounting and Auditing. *ACRN Journal of Finance and Risk Perspectives*. Contents lists available at SCOPUS. P 90-102 .journal homepage: <http://www.acrn-journals.eu>
- Hope, David . Julian Limberg. (2022). The knowledge economy and taxes on the rich. *Journal of European Public Policy*. Vol 29(5). P 728-747. <https://doi.org/10.1080/13501763.2021.1992483>
- Karabayev, Eldar B. Lyazzat M. Sembiyeva. Altai B. Zeinelgabdin. Lyazzat Z. Beisenova and Dzmitry A. Pankou. (2021). The Role of External Public Audit in Ensuring the Financial Stability of the Budgets of Developing Countries. *VIEŠOJI POLITIKA IR ADMINISTRATIVAS PUBLIC POLICY AND ADMINISTRATION*. Vol 20(1). P 108-117.
<https://dx.doi.org/10.5755/j01.ppa.20.1.24869>
- Zare, Hossein. Matthew D. Eisenberg and Gerard Anderson. (2022). Comparing the value of community benefit and Tax-Exemption in non-profit hospitals. *Journal Citation Reports (Clarivate, 2022). Health Care Sciences & Services*. Vol 57(2). P 270-284. <https://doi.org/10.1111/1475-6773.13668>
- C- Reports and Conferences
1. Bandi, Shekar. Mallikarjun Angadi and Shivarama J. (2015). Best practices in Digitisation: Planning and workflow processes. International Conference on the theme 'Emerging Technologies and Future of Libraries: Issues and Challenges', Gulbarga University, Gulbarga, Karnataka, January. <http://eprints.rclis.org/24577/1/Digitization%20ETFL-2015.pdf>
 2. Bigliardi , Barbara. Eleonora Bottani and Giorgia Casell. (2020). Enabling technologies, application areas and impact of industry 4.0: a bibliographic analysis. *Procedia Manufacturing* 42. This is an open access article under the CC BY-NC-ND license Peer-review under responsibility of the scientific committee of the International Conference on Industry 4.0 and Smart Manufacturing. P 322-326
<http://creativecommons.org/licenses/by-nc-nd/4.0>
- B- Books
1. Jese, G. (1931). *Cours de sciences des finances et de legislation*. Financiere . Paris .
 - of Albania. *European Journal of Economics and Business Studies*. Vol 8(1).p 48-64.
<https://doi.org/10.26417/233qcc96>
 - Ivanov, Stanislav Hristov. Craig Webster. Elitza Stoilova & Daniel Slobodskoy. (2022). Biosecurity, crisis management, automation technologies and economic performance of travel, tourism and hospitality companies – A conceptual framework. *Journal of Tourism Economics*. Vol (28). No:(1). P 3-26 . <https://doi.org/10.1177/1354816620946541>
 - Jensen, T. (2019). HIGHER EDUCATION IN THE DIGITAL ERA – The current of transformation around the world, *International association of university (IAU) Vol (52) No: (2)*. p 1-56.
 - Mustapha, Bojuwon. Siti Normala Bt. Sheikh Obid. (2015). Tax Service Quality: The Mediating Effect of Perceived Ease of Use of the Online Tax System. *Journal of Social and Behavioral Sciences*. Vol 172. P 2-9. <https://doi.org/10.1016/j.sbspro.2015.01.328>
 - Omido, Rebecca Asimu & Abakuk Kasibo. (2021). Influence of System Operational Efficiency on Revenue Collection in Kenya: A Case of Malaba Border Customs Office. *African Tax and Customs Review*. P 24-57. <https://atcr.kra.go.ke>
 - Pollehn, Tobias. Moritz Ruf & Rainer König. (2021). Evaluating the effects of automation components in service networks of rail freight. *Journal of Rail Transport Planning & Management*. Vol 20 Desember.
<https://doi.org/10.1016/j.jrtpm.2021.100267>
 - Rubin, Marilyn M. & Katherine Willoughby. (2021). State budget balancing strategies: COVID-19 and the Great Recession. *Public Budgeting & Finance*. vol 41(3). P 22-41.
<https://doi.org/10.1111/pbaf.12299>
 - Avram, Silvia. Daria Popova. (2022). Do taxes and transfers reduce gender income inequality? Evidence from eight European welfare states. *Journal of Social Science Research*. Vol 102(February).
<https://doi.org/10.1016/j.ssresearch.2021.102644>
 - Berry, Craig. (2022). The substitutive state? Neoliberal state interventionism across industrial, housing and private pensions policy in the UK. *Journal of Competition & Chang*. Vol 26(2). P242–265. <https://doi.org/10.1177/1024529421990845>
 - Brezina, Paul. Eva Eberhartinger and Maximilian Zieser. (2021). The Future of Tax Audits? The Acceptance of Online-Based, Automated Tax Audits and their Effects on Trust and Power. *WU International Taxation Research Paper Series* . Vol 1(2).p 59-91.
<https://ssrn.com/abstract=3769337>
 - Chiarini, Bruno. Maria Ferrara and Elisabetta Marzano. (2022). Tax evasion and financial accelerator: A corporate sector analysis for the US business cycle. *Journal of Economic Modelling*. Vol 108(1). P 49-61.
<https://doi.org/10.1016/j.econmod.2022.105780>
 - Chukwuani, Victoria Nnenna & Egiyi, Modesta Amaka. (2020). Automation of Accounting Processes: Impact of Artificial Intelligence. *International Journal of Research and Innovation in Social Science (IJRISS)*. Vol (IV) Issue (VIII). P 444-449.

4. Truban, Efraim and others. (2013) Introduction to Information Technology, 2nd edition John Wiley & Sons. Singapore . p. 178
5. Ugboman, E. (2017) Assuring Information Systems Effectiveness Through Data Integrity .Proc ISECON. P 457-458.
2. Jones , sally m (2007) principles of taxation for business and investment planning ,three edition , new York.
3. Loudon, Kenneth & Loudon , Jane. (2016) .Management Information Systems the Digital Firm. 8th edition. Prentice Hal. New Jersey .p 243

رۆلی ئوتوماتیکرنا سیستمی باجا گمرکی لیسەر زیده کرنا ریژه یا داهااتی باجی دودجا گشتی یا دولهتی دا ژ سرجهمی ههلیپرنا نافخویی: لیکولینهک شروفهکار یابهراوردگری یاهندهک ولاتین ههلیبژارتی دگهل نامازدهک تایبته ل عیراقی دنافیهرا سالین (2021-1997)

بوخته:

نارمانجا فهکولینی ئهوه کو رۆلی ئوتوماتیکرنا سیستمی باجا گمرکی لیسەر زیده کرنا ریژه یا داهااتی باجی دودجا گشتی دا ژ سرجهمی ههلیپرنا نافخویی دیار وشروفه بکته ژ بو هندهک ولاتین ههلیبژارتی بین کو ئهز مونا ئوتوماتیکرنا سیستمی باجی جیهجیکری و سیستمی خو بی باجی بی گهفن فهگوهاستی بو سیستمی نوی لیسەر بنه ماین ئامیرین ئه لکترونی بیته نوی، بریکا دیتنا گور هاتنا ریژه یا داهااتی باجی ل دمی دهر ئیخستنا نافخویا داهااتی دنافیهرا وان سالیت ههلیبژارتی ولدهمی جیهجیکرنا سیستمی ئلکترونی داهااتی باجی زیده بیه وسهختهکاری و خاپاندن ورهقین ژ دانا باجی یاکیم بی، وریشه هاتینه بهراوردکرنا بهری و پشته ئوتوماتیکرنا سیستمی باجی. و داتایین لیسەر ریژا داهااتی باجی هاتینه و مرگرتن ژ سندوقا نهقدینهیا ناودوهلتهی و ههر و هسا بهنکین نافخوین دهولتهین ههلیبژارتی بین وه لاتین بیش دکهفن و نهف داتایه هاتینه و مرگرتن دنافیهرا سالین (2021-1997) و نهف ماوه هاتیه دابهشکرنا لیسەر پینج ماوهین پینج سالی وریشه داهااتی باجی دنان ماوا دا هاتیه بهراوردکرنا لگهل هه مان کومی و کومین دیتر دا کو بزاین رۆلی ئوتوماتیکرنا سیستمی باجی لیسەر زیده کرنا ریژه یا داهااتی باجی. دلیکولینی دا ئهه گه هشتین کومهکا نهجاما گرنگرنا وئ ئهوه کو ریژا داهااتی باجی زیدهی دودجا گشتی دا پشته ئوتوماتیکرنا سیستمی باجی دناف سرجهمی ههلیپرنا نافخویا دا، ههر و هسا بومه دیاری کو ههقیهندی یا دناف بهرا سیستمی الکترونیکرنا باجا گمرکی وریشه یا داهااتی باجی دودجا گشتی دا ژ سرجهمی ههلیپرنا نافخویی یاهیمی، ولیکولینی پشنیار دا کو ریفورما سیستمی باجی ل عیراقی بهیته کرن ونویکرنا تیدا بهیته کرن ژالبی کارگیری و یاسایی فه و بهر هنگاریا گهندهلیا دارایی و کاگیری بهیته کرن ل ههمی سازین باجی و تاتیبهت دهر بین سنوری ژ بهر کو داهااتی گومرکی رولهکی مهزن بی ههی دناف ریژا داهااتی باجی دا، و ههر و هسا فهکولینین جودا جودا بهیته کرن لیسەر فلا بابتهی ژ بهر گرنگیا و.

پهقیین سرهکی: ئوتوماتیکرنا، پندقیین ئوتوماتیکرنا، سیستمی باجی، رهقین ژ دانا باجی، دودجا گشتی یا دولهتی.

The Role of Automation of the Customs Tax System in Increasing the Percentage of Tax Revenues in Financing the General Budget out of the Gross Domestic Product: A Comparative Analytical Study of Selected Developing Countries, with Special reference to Iraq for the Period between 1997-2021

ABSTRACT:

The present study aims to describe and analyze the role of automation in increasing the proportion of tax revenues in the general budget of the gross domestic product of selected countries that have gone through the experience of introducing automation into the tax system and converting it from a traditional tax system to a modern system based on technical devices, by observing the change in the percentage of these revenues and their averages before Applying automation and after it, increasing tax revenue, complying with its payers, and reducing the process of tax evasion. The proportion of tax revenues in the general budget of countries was compared to the gross domestic product of these countries before and after the application of automation. These data were taken from the International Monetary Fund and central banks in developing countries, from 1997 to 2021. This period was divided into five equal periods, and the average rate of tax revenue was compared among these periods by analyzing these data and extracting the arithmetic averages before and after the application of automation to find out the change that occurred after the introduction of automation in the tax system as well as measuring the research variables and their outputs by using Eviews (12) program. The results arrived at in the present study showed that there is an increase in the percentage of tax revenues in the general budget of the countries of their gross domestic product, which went through the experience of introducing automation in their tax system after the application of automation by noting an increase in its percentage in the general budget of the countries under study. The study also found that there is a statistically significant relationship between the tax revenues in the countries general budget from the gross domestic product and percentage of customs tax revenues from the total tax revenues. The study recommended that the Iraqi tax system needs to be fixed and restructured in different ways, including the administrative and legal aspects and the eradication of financial and administrative corruption in the different tax institutions, especially at border crossings as customs taxes increase and support the the country revenue taxes, and in turn support the country general budget. The study also suggested to conduct more future studies on this subject.

KEYWORDS: Automation, Tax system, Revenues, The country generally budget